مجلة تصدر في السبت الأول من كل شهر

تقدُّم

نحو صحافة نقدية وإعلام حر

رئيس التحرير:
أسامة العبدالرحيم

العدد الأول يناير ٢٠٢٤ | INFO@TAQADOOM.COM | TAQADOOM | TAQADOOM.COM

تقدُّم

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدُّم

رئيس التحرير
أسامة العبدالرحيم

مستشار التحرير
أحمد الديين

نائب رئيس التحرير الأول
حمد العيسى

نائب رئيس التحرير الثاني
هلا عبدالله

سكرتير التحرير
ربيع ديركي

المخرج الفني
محمد صلاح عبدالرحيم

مصمم الغلاف
جيفارا عبد القادر

دليلك إلى «تقدُّم»

كُتّاب المقالات

الكويت والقضية الفلسطينية

بقلم: أحمد الديين
مستشار التحرير
ص. ٩-١١

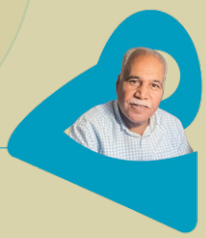

البحرينيون يقفون في الجانب الصحيح من التاريخ

بقلم: رضي الموسوي
كاتب من البحرين
ص. ١٢-١٤

كيف نجرؤ على النصر؟

بقلم: مروان عبد العال
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
ص. ١٥-١٧

قراءة في التحولات بعد العدوان الصهيوني - الأميركي على غزة والمهام الملحة

بقلم: سمير دياب
كاتب لبناني- باحث في القانون الدولي- منسق عام اللقاء اليساري العربي
ص. ١٨-٢١

لا للتهجير، لا للتوطين لا للابادة الجماعية ... فلسطين عربية

بقلم: د. كريمة الحفناوي
كاتبة من مصر وقيادية بالحزب الاشتراكي المصري
ص. ٢٢-٢٥

فلسطين وجدت أجوبتها... وأجوبتنا!

بقلم: مهند دليقان
أمين حزب الإرادة الشعبية - سورية. محرر الشؤون السياسية في جريدة قاسيون
ص. ٢٦-٢٩

المقالات الواردة داخل المجلة ليس بالضروري أن تعبر عن رأي المجلة ولكن تعبر عن أراء كُتّابها فقط

الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية: وراء المذابح والنهب تقف المصالح الإمبريالية

ص. ٣٢-٣٣

بقلم: كريبسو ديالو

الأمم المتحدة ومنظوماتها غير الحكومية في خدمة الإمبريالية

ص. ٣٨-٣٩

بيداء

العنف والتمييز ضد النساء في قطاع الصحة جسد المرأة بين السيطرة والانتهاك

ص. ٤٠-٤٣

كتبت: داليا أحمد

داخل العدد

بيان هيئة التحرير:

لماذا «تقدُّم»؟

ص. ٥

سياسة

الأزمة المزدوجة للكيان الصهيوني بعد طوفان الأقصى

بقلم: هيئة التحرير ص. ٦-٨

المرأة

المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال

كتبت: د. شوق المطيري ص. ٣٦-٣٧

ثقافة وفن

ما بين الوعي والأدب والقطيعة التاريخية نظرة على إشكالية الهوية المصرية

كتب: ايهاب نبيل ص. ٤٤-٤٦

الأطروحة ١١

نقد فلسفة العلم 1/2

مع: د. هشام غصيب ص. ٥٠-٥٤

شؤون نفطية

دراسة دمج القطاع النفطي

أرقام مبالغ فيها وتحدي الحفاظ على حقوق العمال

كتب: عادل حسن ص. ٣٠ - ٣١

قضايا

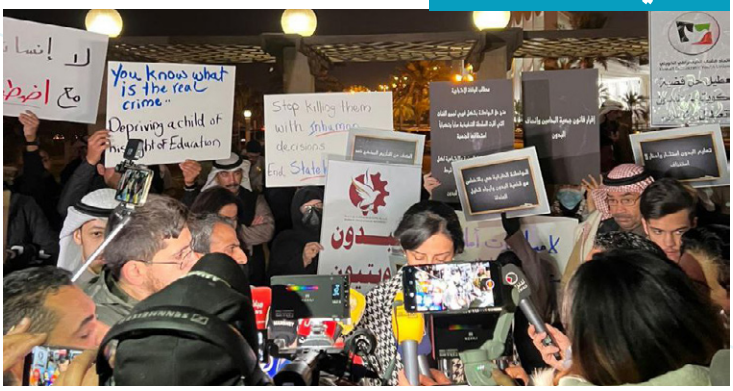

قضية الكويتيين البدون:

التشريع المنتظر

بقلم: محرر الشؤون البرلمانية ص. ٣٤ - ٣٥

كاريكاتير العدد

بريشة الفنان البرازيلي كارلوس لاتوف

بيان هيئة التحرير:

لماذا «تقدُّم»؟

تحت شعار نحو صحافة نقدية وإعلام حرّ تنطلق "تقدّم" في آنٍ واحد معاً كمنصة إعلامية ومجلة شهرية.

"تقدُّم" هي صوت الاعتراض ليس من أجل الاعتراض، وصوت النقد ليس من أجل النقد، وصوت التمرد ليس من أجل التمرد، وإنما هي صوت الاعتراض على الاستبداد، وصوت النقد ضد نهج الإنفراد، وصوت التمرد في وجه قوى الفساد، وصوت كسر حاجز الانسداد أمام حركة التحرر والتنمية والتقدم.

"تقدُّم" هي صوت الوعي الشعبي العربي المناهض للإعلام الإمبريالي وأبواقه، هي صوت التمرد الوطني والقومي لمقاومة المحتل الغاصب ورفض تسيّد مشروعه الصهيوني الاستيطاني التوسعي العدواني... "تقدُّم" هي صوت الاعتراض على التبعية وصولاً إلى استقلالات حقيقية لا شكلية لأوطاننا الخاضعة التابعة لسطوة المركز الإمبريالي المهيمن، مثلما هي الآن، استقلالات تنجز التحرر الوطني وتتجه نحو التنمية والتقدم الاجتماعي وتلبي متطلبات التطور الديمقراطي.."تقدُّم" هي صوت المهمّشين والمهمّشات ولسان حال المفقرين والمفقرات وإعلام الثائرين والثائرات على واقع التخلف والخضوع والطغيان والانسداد.

وفي الوقت ذاته فإنّ "تقدُّم" هي حامل لمشروع بديل... مشروع التحرير والتغيير، مشروع التنمية والتحديث والتنوير.

واليوم، لئن كان معظم الإعلام مملوكاً لأصحاب رؤوس الأموال، فإنّ "تقدُّم" هي وسيلة إعلام الناس البسطاء من ضحايا الاستغلال والاضطهاد والتمييز.

وإذا كان غالب الإعلام مدعوماً من شركات ورساميل ومراكز نفوذ وسفارات، فإنّ "تقدُّم" تسعى لأن تنال ما تستحقه من دعم من جماهير الشعب وطلائعه وقواه الحيّة.

"تقدُّم" ليست صحافة إثارة، ولا هي صحافة سبق صحفي خبري حصري، وإنما هي صحافة رأي ونقد وتحليل وتفكيك للواقع المتناقض ومحاولة لإعادة تركيبه، هي صحافة وعي وتعبئة لا تكتفي بتفسير الواقع، مع أهمية تفسيره، وإنما هي معنية كذلك بالدفع باتجاه تغييره.

"تقدُّم" صحافة نقدية تعتمد الموضوعية في أخبارها وتحليلاتها ومتابعاتها وتقاريرها ومقالاتها وموادها كافة، ولكنها في المقابل ترفض "الحياد"، فشتان شتان ما بين الموضوعية والحياد الكاذب والمتكاذب... إذ لا حياد في الصراع بين مستغَل ومستغِل، ولا حياد مع المحتّل، ولا حياد في مواجهة الاستبداد والفساد، وليست هناك نقطة وسط أو محطة التقاء بين المضطهَدين والمضطهِدين... فانحياز "تقدُّم" هو الأصل، انحيازها مع الإنسان، وانحيازها مع المرأة، وانحيازها مع الذين يعانون، وانحيازها مع المهمَشين، وانحيازها مع المناضلين من أجل التغيير.

"تقدُّم" لا تنتمي للماضي، ولكنها تستخلص منه الدروس، فهي منصة إعلام ومجلة تُعنى بالواقع الراهن وتهتم باستشراف آفاق حركة هذا الواقع وتطوره نحو المستقبل... لذا فإنّ "تقدُّم" ترفض الجمود، الذي هو نقيض الحياة والحركة، ولكنها تتمسك بالأسس والمبادئ والقيّم الإنسانية.

"تقدُّم" ليست بوقاً دعائياً للتأجير أو البيع، وإنما هي صوت حرّ... هي باختصار تسعى لأن تجسد شعارها: نحو صحافة نقدية وإعلام حرّ.

رأي تقدُّم

بقلم: هيئة التحرير

الأزمة المزدوجة للكيان الصهيوني بعد طوفان الأقصى

مع أنّ معركة "طوفان الأقصى"، التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، ليست هي المعركة الفاصلة، ولكنها بالتأكيد معركة مفصلية وعملية بطولية استراتيجية نوعية على المستويين النضالي والسياسي وجّهت ضربة قاسية للمنظومة العسكرية والأمنية للكيان الصهيوني وهزّت أركانه، إلا أنّ الاستنتاج الأهم، أنّ هذه المعركة قد عمّقت من الأزمة الوجودية المزدوجة التي يعانيها هذا الكيان، خصوصاً في ظل الصمود الأسطوري للشعب العربي الفلسطيني في قطاع غزة بمواجهة آلة الحرب الأطلسية – الصهيونية.

إذ تتمثّل الأزمة الوجودية المزدوجة للكيان الصهيوني في جانبين، الأول هو أزمة الدور الوظيفي لهذا الكيان كمخفر أمامي لحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة، والجانب الآخر هو انعكاس أزمة المركز الرأسمالي العالمي على الكيان الصهيوني المرتبط تبعياً بهذا المركز.

فقد زرعت الإمبريالية الغربية الكيان الصهيوني في منطقتنا العربية كمخفر أمامي وقاعدة متقدمة لها ليتولى دوراً وظيفياً يتركز على حماية مصالحها وتثبيت هيمنتها على منطقتنا وبلداننا وشعوبنا، والمساهمة في تنفيذ المشروعات التآمرية، التي استهدفت استعمار وطننا العربي، وتمزيق بلداننا، وتفريق شعوبنا، ونهب ثرواتنا.

وكان أحد أبرز مهمات الدور الوظيفي لهذا الكيان مهمة محاربة حركة التحرر الوطني العربي واستهدافها وإضعافها، وهذا ما حدث عبر العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وعدوان ١٩٦٧، ثم احتلال لبنان في ١٩٨٢، وفرض اتفاقيات الاستسلام ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية، وتمرير مشروعات تسيّد الكيان الصهيوني على المنطقة وتثبيت التبعية للإمبريالية تحت أسماء متعددة لما يسمى مشاريع الشرق الأوسط، وما ارتبط بذلك من مذابح وحشية وممارسات عنصرية بغيضة وتهجير تعرض له الشعب العربي الفلسطيني، وما نفذه الكيان الصهيوني من اعتداءات متكررة وجرائم واغتيالات وأعمال تآمرية امتدت إلى عموم منطقتنا العربية.

ومع ذلك فقد سبق لهذا الدور الوظيفي للكيان الصهيوني أن اهتز مرتين في ١٩٧٣ وفي ٢٠٠٦ ولكنه اهتز هذه المرة على نحو أشد مما سبق له أن اهتز... وبالضرورة فإنّ هذا الاهتزاز سيثير التساؤل ليس فقط حول كلفة حماية الكيان، وإنما حول قدرة هذا الكيان على تأدية دوره الوظيفي في حماية المصالح الإمبريالية في المنطقة، إذا كان هو نفسه بحاجة إلى حماية مكلفة، بل لعله قد يثير التساؤل حول جدوى وجود هذا الكيان نفسه.

ولعلّ الفارق بين اهتزاز الدور الوظيفي للكيان الصهيوني بعد هزيمته في العام ١٩٧٣ واهتزازه اليوم هو أنّ اهتزازه في ذلك الحين تم في ظل احتدام الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والإمبريالي ما خفف من حدة إثارة أي تساؤل... أما في العام ٢٠٠٦ فلم يثر مثل هذا التساؤل في ظل إطلاق اليمين المسيحي الصهيوني والمحافظين الجدد لما أسماه بوش الأبن الحملة الصليبية ضد الإسلام وما أسماه الإرهاب الإسلامي... لكن تلك الموانع التي كانت قائمة في ١٩٧٣ و٢٠٠٦ لم تعد قائمة اليوم بنفس القوة، خصوصاً بعدما تحولت الصين إلى مركز الصراع الأول بالنسبة إلى

تتمثّل الأزمة الوجودية المزدوجة للكيان الصهيوني في جانبين، الأول هو أزمة الدور الوظيفي لهذا الكيان كمخفر أمامي لحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة، والجانب الآخر هو انعكاس أزمة المركز الرأسمالي العالمي على الكيان الصهيوني المرتبط تبعياً بهذا المركز

الإمبريالية الأميركية ومصدر التهديد الاستراتيجي الرئيسي لها، وبعدما اشتد التوتر بين الصين والولايات المتحدة وصدرت التشريعات الأميركية التي تستهدف الضغط على الصين ومحاولة عرقلة صعودها وتهديدها المركز الأميركي في النظام العالمي، أي بعد أن أصبح العنصر الرئيسي في السياسة الإمبريالية الأميركية الآن يتركز حول استهداف الصين ومواجهة نفوذها المتنامي... وذلك بالتوازي مع التصدي الأميركي للدور الروسي على المستوى الدولي والصراع على مراكز النفوذ وما تفرضه الولايات المتحدة من عقوبات اقتصادية على روسيا واستهداف لأمن روسيا واستنزاف لمواردها، وهذا ما تجلى في الصراع الروسي الأوكراني، فيما تحاول روسيا الدفاع عن أمنها والدفع باتجاه بناء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

أما الأمر الآخر، الذي يستحق أن نلتفت إليه فهو أنّ "طوفان الأقصى" قد حدث في ظل تفاقم أزمة المركز الرأسمالي الإمبريالي الأميركي الغربي، الذي اختلق الكيان الصهيوني وجهزه لدوره الوظيفي في حماية مصالحه بالمنطقة العربية، ذلك أنّ أزمة المركز الرأسمالي الإمبريالي الأميركي والغربي ستنعكس بالضرورة على الكيان الصهيوني الشديد الارتباط به.

لقد تفاقمت أزمة الرأسمالية اليوم ولم تعد، كما كانت، مجرد تكرار للأزمة الاقتصادية الدورية

القوى التحررية الشعبية العربية يجب أن تكون معنية بتعميق هذه الأزمة أكثر فأكثر عبر تشديد نضالها، الذي يفترض أن يدمج مقاومتها للهيمنة الإمبريالية والتحرر من التبعية وعدم الاكتفاء بالاستقلالات الشكلية لاستكمال مهمة التحرر الوطني مع مقاومتها الكيان الصهيوني الغاصب

للرواج والكساد، كما تعمقت هذه الأزمة في الغرب الرأسمالي خصوصاً بعد جائحة كورونا وحرب أوكرانيا حيث برزت تحديات البطالة، والفقر والحرمان من الضمان الصحي، واتساع التفاوت الطبقي، وانقطاع إمدادات الغذاء وأمن الطاقة... بالإضافة إلى انكشاف مأزق "الديمقراطية البرجوازية" جراء الميل المتزايد نحو الاستبداد، وفي المقابل العزوف الواسع لغالبية المواطنين في بلدان المراكز الإمبريالية عن المشاركة في الانتخابات، الذي يكاد أن يبلغ مستوى المقاطعة، بالإضافة إلى سيطرة الأحزاب والشخصيات اليمينية الشعبوية على عدد من حكومات الدول الرأسمالية الكبرى، وهي أحزاب وشخصيات ذات نزعات فاشية وعنصرية... هذا بالإضافة إلى الأزمة الأخلاقية العميقة في الغرب الرأسمالي... وفي هذا السياق برزت أمام العيان حالة التضعضع والتراجع النسبيين للقوة الإمبريالية المهيمنة وتبدل موازين القوى جراء أفول عهد القطب الواحد وبروز ظاهرة الدول الصاعدة ومنظوماتٌ بريكس وشنغهاي وأستانا، وكذلك تضعضع هيمنة الدولار، بحيث لم تعد الإمبريالية مطلقة اليد في فرض أهدافها وهيمنتها، وهناك في مواجهة هجومها مقاومة شعبية واجتماعية تقوم بها الشعوب وقوى اليسار، وهناك انتقال من الأحاديّة القطبيّة نحو تعدد القطبيّة... ولمسنا هذا على نحو دراماتيكي في الانسحاب المذل من أفغانستان.

والأهم هو ما يشهده عالمنا اليوم من تحولات متسارعة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، بحيث لم يعد النظام الدولي الذي تشكّل بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك ما تكرّس من نظام أحادي القطبية تحت الهيمنة الأميركية بعد ١٩٩١ قادراً على الاستمرار على ما كان عليه.

وبالضرورة ستنعكس هذه الأزمة العميقة التي يعانيها المركز الإمبريالي وتداعي نظامه الدولي على الكيان الصهيوني المرتبط تبعياً بذلك المركز. ويبقى أمام الكيان الصهيوني فقط ذلك الهامش من المناورة الناجم عن محاولات المركز الإمبريالي الأميركي التمسك بنظام القطبية الواحدة، واستعادة مكانته المتراجعة عالمياً عبر الاندفاع نحو العدوانية والحروب والعسكرة، وهنا يمكننا استنتاج أنّ إرسال الأساطيل والقوة الأميركية إلى المنطقة بعد معركة "طوفان الأقصى" لم يكن موجهاً فقط لمساعدة الصهاينة في العدوان ومحاولة ردع إيران وحزب الله، وإنما هو محاولة إعادة تموضع جديد للقوة العسكرية الأميركية في منطقتنا لتعويض الخسارة الاستراتيجية والسياسية والمعنوية الفادحة الناجمة عن الانسحاب المذل من أفغانستان والابتعاد عن المنطقة.

ختاماً، فإنّه إزاء تنامي الأزمة الوجودية المزدوجة للكيان الصهيوني فإنّ القوى التحررية الشعبية العربية يجب أن تكون معنية بتعميق هذه الأزمة أكثر فأكثر عبر تشديد نضالها، الذي يفترض أن يدمج مقاومتها للهيمنة الإمبريالية والتحرر من التبعية وعدم الاكتفاء بالاستقلالات الشكلية لاستكمال مهمة التحرر الوطني مع مقاومتها الكيان الصهيوني الغاصب وكذلك مع مقاومتها للركائز المحلية للإمبريالية في المنطقة ممثلة برأس المال الطفيلي التابع وأنظمة التبعية والتطبيع... والارتقاء بالتضامن مع القضية الفلسطينية إلى مستوى التضامن الشعبي الكفاحي، وتجسيد حقيقة مركزية القضية الفلسطينية.

حينذاك يمكن القول إنّ العدّ التنازلي للكيان الصهيوني قد بدأ.

بقلم: أحمد الديين
مستشار التحرير

الكويت والقضية الفلسطينية

عند الحديث عن علاقة الكويت بالقضية الفلسطينية، فإننا معنيون أولاً بأن نوضح أن التضامن الكويتي الرسمي والشعبي مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ليس فضلاً ولا منّة، وإنما هو:

أولاً: استحقاق مفروض علينا كشعب عربي وكدولة عربية.

وثانياً: فإنّ الخطر الصهيوني لا يطاول الفلسطينيين وحدهم، وإنما يستهدفنا جميعاً نحن العرب، فهو كيان استيطاني توسعي غاصب مزروع على أرضنا العربية كقاعدة متقدمة ومقيمة للهيمنة الإمبريالية على المنطقة.

وثالثاً: التصدي لما تمثله الحركة الصهيونية العالمية من تهديد لنا كعرب، وذلك لكونها حركة عنصرية عدوانية رجعية تستهدفنا كشعوب وبلدان عربية بمخططاتها وبمؤامراتها وبتحالفها مع القوى الإمبريالية المهيمنة لإحكام قبضتها على منطقتنا وبلداننا ومواصلة نهب مواردنا وتعطيل طاقات مجتمعاتنا وتفتيت بلداننا وإشغال شعوبنا بصراعات طائفية لا طائل من ورائها وبحروب أهلية مدمرة، بحيث يتسيّد الكيان الصهيوني وتتكرس التبعية أكثر فأكثر للمركز الإمبريالي العالمي.

المرسوم الأميري بإعلان الحرب الدفاعية بين دولة الكويت والعصابات الصهيونية المحتلة، في يوم ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ لا يزال سارياً إلى يومنا هذا

خمس محطات تاريخية للوقفة الكويتية التضامنية مع القضية الفلسطينية:

المحطة الأولى:

التي لابد من استذكارها، هي المبادرة التي

أطلقها شباب الكويت قبل سبعة وثمانين عاماً وذلك في شهر أكتوبر من العام ١٩٣٦، عندما كوّنوا أول لجنة لمناصرة الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني، وكانت تلك اللجنة تسمى "لجنة أكتوبر" وتضم سبعة أعضاء، حيث نظمت مهرجاناً جماهيرياً وجمعت تبرعات مالية للثورة الفلسطينية.
ونستذكر الدور اللوجستي المشهود والشجاع للمرحوم عبد الحميد الصانع في تهريب السلاح إلى ثوار فلسطين خلال ثورة ١٩٣٦، ولاحقاً في العام ١٩٣٧ بعد صدور تقرير "بل" الداعي إلى تقسيم فلسطين، ألف شباب الكويت لجنة أخرى لدعم الشعب الفلسطيني وكانت تلك اللجنة برئاسة المرحوم عبد اللّٰه حمد الصقر.

المحطة الثانية:

بعد النكبة، هي محطة مقاطعة الكيان الصهيوني، إذ تمثلت في العام ١٩٥٧ بصدور المرسوم الأميري في ٢٦ مايو ١٩٥٧ بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، قبل أن تنال الكويت استقلالها، وذلك تحت تأثير الموقف الشعبي القومي، وبعدها إنشاء "مكتب مقاطعة إسرائيل" في ذلك العام، وهو مكتب متميز بفاعليته....وفي العام ١٩٦٤ بعدما نالت الكويت استقلالها، وذلك عندما أقر مجلس الأمة القانون رقم ٢١ لسنه ١٩٦٤ في شان القانون الموحد لمقاطعه إسرائيل... وبعده صدر المرسوم الأميري بإعلان الحرب الدفاعية بين دولة الكويت والعصابات الصهيونية المحتلة، في يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ وهو المرسوم الذي لا يزال سارياً إلى يومنا هذا... فنحن في الكويت من الناحية القانونية في حالة حرب قائمة مع الكيان الصهيوني الغاصب، وهو أمر له دلالاته وأبعاده.

المحطة الثالثة:

تمثلت في إرسال الكويت، هذا البلد العربي الصغير، قسماً مهماً من قواته المسلحة إلى الجبهتين المصرية أولاً ثم السورية، ممثلة في لواء اليرموك وقوة الجهراء، حيث شارك الجنود الكويتيون في معارك حرب الاستنزاف على قناة السويس، وفي حرب اكتوبر ١٩٧٣ والمعارك التي تبعتها، وفي هذه المعارك استشهد ٤٢ من أبطال الجيش الكويتي وذلك في الفترة بين يومي ١٢ أبريل ١٩٦٨ عندما استشهد الجندي عصام سليمان قاسم السيد، و١٢ أكتوبر ١٩٧٣ عندما استشهد الجندي سعد منير العتيبي.

المحطة الرابعة:

المشاركة الشعبية الكويتية في المقاومة الفلسطينية، وهنا نستذكر مشاركة الشهيد الشيخ فهد الأحمد الجابر الصباح في حركة المقاومة الفلسطينية ضمن "حركة فتح" حيث قاتل الغزاة الصهاينة في "معركة الكرامة" الشهيرة يوم ٢١ مارس من العام ١٩٦٨، كما نستذكر أسماء العديد من شباب الكويت في نهاية الستينات وبداية السبعينات الذين التحقوا بصفوف المقاومة الفلسطينية، بينهم: السفير السابق محمد القديري، الذي كان ضمن فدائيي الجبهة الشعبية

أننا في الكويت من الناحية القانونية في حالة حرب قائمة مع الكيان الصهيوني الغاصب، وهو أمر له أهميته في تثبيت أساس قانوني يجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني ويضعه في مقام الخيانة الكبرى

– القيادة العامة، وكان اسمه الحركي "الرفيق أبو صقر"، ورجل الأعمال المعروف عدنان عبد القادر المسلم، الذي التحق بقواعد فدائيي الجبهة الديمقراطية في غور الأردن في ١٩٦٩، والشهيد عبد الرحمن الرميح الذي التحق بجبهة التحرير العربية في لبنان، ورفيقتنا نوال دعيج العون التي التحقت بقوات المقاومة في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢، وتكللت هذه المشاركة الشعبية الكويتية في حركة المقاومة الفلسطينية باستشهاد فوزي عبد الرسول المجادي، الذي روت دماؤه الطاهرة أرض فلسطين في ٤ يونيو من العام ١٩٨٩، وذلك بعدما نفّذ مع مجموعة من رفاقه من مقاتلي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عملية فدائية جريئة في مستوطنة "مسكاف عام" بالجليل، ولم تتم إعادة جثمانه الطاهر إلى أرض وطنه الكويت إلا بعد مرور أكثر من ١٩ عاماً على استشهاده، وذلك ضمن عملية التبادل في يوليو من العام ٢٠٠٨.

المحطة الخامسة:

هي محطة تجاوز تداعيات المواقف السلبية لعدد من القيادات الفلسطينية تجاه القضية الكويتية خلال غزو النظام العراقي السابق واحتلاله الكويت، عندما تسامى الكويتيون على تلك المواقف المخيبة للآمال، وبادروا إلى دعم الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠ بمسيرة ضخمة ضمت عشرات الآلاف من المواطنين انطلقت من ساحة العلم وصولاً إلى مجلس الأمة... وتبعها العديد من التجمعات والاعتصامات والفعاليات وتشكيل اللجان التضامنية مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ورفضاً للتطبيع مع الكيان الصهيوني، ناهيك عن المواقف الرائعة للعشرات من الشباب الرياضي الكويتي في المبادرة إلى الانسحاب من أي نشاط رياضي يضطرهم لمقابلة فرق من الكيان الصهيوني.

المقاطعة:

تستند مقاومتنا للتطبيع مع الكيان الصهيوني إلى أرضية قانونية تحققت بشكل ملموس بفضل دور الحركة الوطنية الكويتية والموقف الشعبي الكويتي والتفهّم الرسمي من السلطة، حيث تتمثّل هذه الأرضية القانونية في عدد من التشريعات الكويتية التي تجرّم التعامل مع الكيان الصهيوني بأي صورة من الصور، من بينها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل، الذي يحظر ولا يزال في مادته الأولى على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما أقاموا... ويحظر في مادته الثانية دخول أو تبادل أو حيازة البضائع والسلع والمنتجات الإسرائيلية بكافة أنواعها... وكذلك المرسوم الأميري بإعلان الحرب الدفاعية بين دولة الكويت والعصابات الصهيونية المحتلة، في يوم ٥ يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وهو المرسوم الذي لا يزال سارياً إلى يومنا هذا... إذ أننا في الكويت من الناحية القانونية في حالة حرب قائمة مع الكيان الصهيوني الغاصب، وهو أمر له أهميته في تثبيت أساس قانوني يجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني ويضعه في مقام الخيانة الكبرى... ومن المهم أن تناضل شعوبنا العربية وقواها التحررية في البلدان غير المطبّعة من أجل وجود مثل هذه الأرضية القانونية لتجريم التطبيع.

بقلم: رضي الموسوي
كاتب من البحرين

البحرينيون يقفون في الجانب الصحيح من التاريخ

شكّل طوفان الأقصى مَفصلاً في تاريخ الصراع العربي الصهيوني، ومنعطفاً هاماً في النضال الوطني والقومي والأممي، إذ كشف الحدث العظيم الكثير من الحقائق وأسقط العديد من أوراق التوت عن مواقف أغلب عناصر النظام الرسمي العربي والدولي.

فَعَل الطوفان فِعلته على كافة المستويات، وحفر عميقاً في الذاكرة. ذاكرة الأنظمة التي تهاونت وتواطأت وتآمرت مع العدو. وذاكرة الشعوب العربية وشعوب العالم الحرة التي انتفضت ونفضت غبار التدجين عن أكتافها ووقفت في الجانب الصحيح من التاريخ.. مع شعب فلسطين في نضاله المشروع بكافة الوسائل من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة على كامل التراب الوطني وعاصمتها القدس. لقد سقطت السردية الصهيونية القائمة على "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، لتستعيد السردية الفلسطينية بريقها وتكتب اليوم بالدم وبقوافل الشهداء وبالصمود الأسطوري لأهالي غزة والضفة الغربية والقدس، سردية تؤكد أن فلسطين لأهلها شعب فلسطين وليس لأي من المستوطنين حق فيها، وهم القادمون من شتى أصقاع الدنيا ليستولوا على منازل وأراضي ومزارع الفلسطينيين أصحاب البلد الأصليين. شكّل هؤلاء عصابات القتل والتنكيل منذ مطلع القرن الماضي، فارتكبوا المجازر الجماعية بدعم وتواطؤ من الانتداب البريطاني الذي عبّد الطريق، عبر وعد بلفور المشؤوم، لتأسيس الدولة الصهيونية على تراب فلسطين وأسسوا لها جيشاً مهمته تنفيذ الفظائع وطرد أبناء البلاد إلى خارج فلسطين، ليأتي اليانكي الأميركي ويكمل المهمة التي نشاهدها الآن في غزة.

كيف تفاعل البحرينيون مع الطوفان؟

منذ اليوم الأول للطوفان، كان للشعب البحريني موقفه الواضح الذي أكد عليه في كل محطات الصراع. موقف تأسس منذ ما قبل النكبة، عندما قامت ثورة عام ١٩٣٦ التي قادها الحاج أمين الحسيني، وفي حرب النكبة حيث تطوع ثلة من البحرينيين المنتمين للطائفتين الكريمتين، فذهبوا إلى فلسطين للقتال إلى جانب أشقائهم شعب فلسطين ضد عصابات شتيرن والهاغانا وغيرها. استمر البحرينيون خلال ٧٥ سنة من النكبة حتى الوقت الراهن، بالوقوف في الصف الأول المدافع عن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية للأمة، والدفاع عنها دفاع عن شرف كل الأمة وكرامتها.

في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ جرى التحول في الوعي لدى الرأي العام العربي والعالمي. والبحرين ليست استثناءً من القاعدة، بل تأكيداً لها، وقد بدأ التفاعل مع الحدث الكبير من اليوم الأول للطوفان. كانت الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني على موعد مسبق مع ندوة حول مرور ثلاث سنوات على اتفاقية التطبيع بين البحرين والعدو الصهيوني، لكن الطوفان فرض نفسه على الجميع وأخذ حيّزاً مهمّاً من وقت الندوة التي قيل فيها:

إن الفجرَ لمن صلاّه..

وقد صلّى أبطال طوفان الأقصى فجر السابع من أكتوبر في أرض فلسطين..

في مستوطنات ما يسمى بغلاف غزة..

جاءوا من السماء كطيرٍ أبابيل، مظليين وطائرات

بعد الطوفان تجسّد شعار "فلسطين تجمعنا" على أرض الواقع. فالتصنيفات والتقسيمات التي أفرزتها الأزمة السياسية الدستورية في البحرين، وخصوصاً الإصطفافات الطائفية والمذهبية التي شطّرت المجتمع وأدمت مكوناته، بدأت في الذوبان، وحضرت فلسطين وقضيتها المقدسة كعنوان كبير للوحدة الوطنية

مُسيّرة وشراعية انقضّت على أوكار الاحتلال..
لم يرَ المطبعون الذين ادعّوا بأن اتفاقات التطبيع الإبراهيمية هدفها ازدهار شعوب المنطقة..هؤلاء احتفوا بمرور ٣ سنوات عجاف على اتفاقية ذل مع العدو. لم يروا جنود الكيان، قبيل الطوفان، يركلون سيدة فلسطينية مُسنّة ويرفعونها بأحذيتهم أمام باحات المسجد الأقصى..أو أنهم أشاحوا بوجوههم عن المشهد الفظيع.
لكن أبطال الطوفان كان موعدهم الصبح.. وقد أوفوا بالوعد وزلزلوا الأرض من تحت أقدام الغُزاة..
إنه النصر القادم لا محالة رغم الأثمان الكبيرة التي يدفعها أهل غزة بآلاف الشهداء وآلاف المدفونين تحت الأنقاض وعشرات آلاف الجرحى وتدمير كُلي للبنى التحتية بما فيها المستشفيات والمدارس والكهرباء والمياه، فطريق الثورة والتحرير غير معبّدة بالورود، بل بالأشواك الكثيرة التي تُدمي وبالتضحيات الجسام التي ترسم طريق الحرية والنصر.
في ذات المساء العظيم انطلقت المسيرات والتظاهرات في العديد من مناطق البحرين وخصوصاً في قرى شارع البدَيِّع بالمحافظة الشمالية وفي قرى جزيرة سترة بالمنطقة الوسطى وفي المنطقة الغربية. وفي كل أسبوع يخرج المصلون في مسيرة من جامع الصادق بالدراز في مسيرة تضامنية مع أهل غزة وفلسطين. كل هذه المسيرات من غير ترخيص، حيث تم حظر المسيرات كجزء من تبعات أحداث الحراك الشعبي الذي انطلق في الرابع عشر من فبراير ٢٠١١، وخصوصاً في العاصمة المنامة.
كرّت السبحة وتحولت البحرين إلى ساحة مشتعلة من الدعم والتضامن اليومي في كل المناطق، من الرفاع في الجنوب إلى المحرق في الشمال ومن الشرق إلى الغرب وصولاً إلى العاصمة.
بعد الطوفان تجسّد شعار "فلسطين تجمعنا" على أرض الواقع. فالتصنيفات والتقسيمات التي أفرزتها الأزمة السياسية الدستورية في البحرين، وخصوصاً الإصطفافات الطائفية والمذهبية التي شطّرت المجتمع وأدمت مكوناته، بدأت في الذوبان، وحضرت فلسطين وقضيتها المقدسة كعنوان كبير للوحدة الوطنية. وبسبب الضغوطات الشعبية وبعد

تمنع متكرر، سمحت السلطات المختصة بمسيرة نظمتها جمعية مناصرة فلسطين يوم ١٨ نوفمبر٢٠٢٣ شارك فيها عدة آلاف في المحرق، وتلتها بعد أسبوع (٢٤ نوفمبر) مسيرة أخرى نظمتها الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، شارك فيها أيضاً عدة آلاف وتجلّت الوحدة الوطنية في المسيرتين، حيث رفعت أعلام فلسطين والبحرين والشعارات المؤيدة والمناصرة للقضية الفلسطينية ولطوفان الأقصى.

لقد غصت البحرين بالفعاليات الكثيرة الداعمة لفلسطين وضد التوحش الصهيوني الذي يستهدف النساء والأطفال في عدوانه المستمر منذ أكثر من شهرين على مختلف مناطق قطاع غزة والضفة الغربية والقدس. وفي هذا السياق حرصت الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع على تنظيم وقفة تضامنية أسبوعية بالإضافة إلى الندوات التي تعقدها ونشر أدبيات المقاومة كالكوفيات والشالات وخارطة فلسطين والاكسسوارات ذات الصلة. كما نظمت جمعية مقاومة التطبيع العديد من العرائض الشعبية احتجاجاً وتنديداً بالعدوان الصهيوني على غزة.

وعلى ذات النهج نشطت الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأصدرت بيانات عديدة ونظمت وقفات تضامنية مع فلسطين وغزة، وأهمها عريضة وقعتها أكثر من ٦٠ جهة تمثل الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس الأهلية شملت المؤسسات على مساحة الخارطة البحرينية كلها، ووجهتها إلى جلالة الملك تطالب فيها بطرد السفير الصهيوني من البحرين وإغلاق وكره التجسسي، السفارة وإلغاء اتفاقية التطبيع معه.

بالتوازي، ثمة حملات فاعلة لمقاطعة بضائع وسلع الدول والشركات الداعمة للكيان وجيش الاحتلال والمطبعين معه، وقد بدأت تؤتي أكلها، ويلاحظ المرء هذه المقاطعة في خلو المقاهي ومطاعم الوجبات السريعة والمحلات التي أعلنت دعمها للكيان من الزبائن. كما أن عملية كيّ الوعي التي ينتهجها الكيان وداعموه والمطبعون في العقود الثلاثة الماضية، قد

بدأت تتهاوى مع نزول أول طائرة شراعية في ما يسمى بغلاف غزة وبدء معركة الطوفان وتدحرجها ليكتشف العالم زيف السردية الصهيونية القائمة على أوهام توراتية عن دولة الميعاد وجيشها الذي لا يقهر. لقد فعل الطوفان فعلته في الوعي الشعبي البحريني كما في وعي الشعوب العربية وشعوب العالم، فبدأ أطفال البحرين يدققون في السلع التي يشتريها آباؤهم للتأكد من أنها خارج قوائم المقاطعة التي تم وضعها من قبل نشطاء في دول الخليج والعالم، وهذا يشكل بداية الكي للوعي المزيف ومواجهة الوهم الذي يروجه المطبعون عن الازدهار والرخاء الذي سيجلبه التطبيع مع العدو الصهيوني، ومحاولة إخفاء النتائج الكارثية لهذا التطبيع على الدول العربية التي طبّعت علاقاتها مع العدو من انهيار اقتصادياتها وتدهور سعر عملاتها وتفاقم الفقر والبطالة وتحولها إلى دول تستورد كل ما تستهلكه بعد أن كانت دولًا منتجة في بعض القطاعات، وبالتالي إغراقها في الديون الخارجية التي تقصم الظهر.

ومع تبيان كوارث التطبيع، يناضل البحرينيون من أجل إلغاء اتفاقية التطبيع التي وقعت في عام ٢٠٢٠ مع العدو وطرد السفير الصهيوني من البحرين.. وإلى غير رجعة.

بقلم: مروان عبد العال
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

كيف نجرؤ على النصر؟

حين وصف ماركس انتفاضة كومونة باريس بـ "مقتحمي السماء"، كمبشرٍ نبيل وأمل جديد بالنصر القادم، يتماهى التوصيف مع النموذج البطولي في السابع من أكتوبر الفلسطيني. شعب أسطوري استشهادي يعانق السماء وتحت راية مقاومة خفاقة ضد الاحتلال ومخططاته الاستعمارية والرأسمالية العالمية الشرسة. فكان "طوفان الأقصى" قيمة نوعية مضافة من تراكم التجربة الكفاحية الطويلة بكل أنواعها القومية واليسارية والإسلامية التي تصب جميعها في مسيرة النصر والتحرير.

هل نجرؤ على النصر؟

قد يسهل على شعب يرزح تحت الاحتلال التفكير بحريته، لكن هل يجرؤ على النصر! وهذا غير مسموح بالمنطق الاستعماري، ولكن المشهد الملحمي في غزة، قلب الصورة مؤكداً أنه يمكن أن ننتصر، قولاً وعملاً، فكراً وممارسة وبالوعي والدم والحلم والواقع. لقد تحقق النصر مسبقاً، منذ الضربة الموجعة التي تلقاها الكيان، وأربكت جميع حساباته، وهزمت عمق الكيان وضربت معنوياته، ففقد الإحساس بالأمان وانهيار أسطورة الردع في ساعة واحدة، أدت إلى قناعة الجميع أن الاستقرار يحتاج أولاً وأخيراً إلى عدم تجاهل الحقوق الوطنية الفلسطينية، وأن الشعب الفلسطيني وضع أمام أمرين لا ثالث لهما: إما قبول التحدي للمعركة، وإما الاستسلام دون معركة. فأكد بالدم أنّه مصمم على استعادة حقوقه كاملة، ومستعد أن يقدم عظيم التضحيات من أجلها.

محو صورة النصر

إن كل الذي يفسر الجنون الصهيوني- الأطلسي الغربي كردة فعل انتقامية لمحو صورة النصر وكيف نجرؤ على «اقتراف» النصر الأكتوبري؟ لذا ابيح له الدفاع عن النفس بالابادة، مستلهماً تدمير الخطر بأسلوب قنبلة "هيروشيما» لتحرق الشجر والحجر والبشر، وهذا بحد ذاته ليس نصراً إنما هزيمة مجلجلة للعدو وانتصار على شرعية وجوده، بدأ يدفع ثمنها من رصيده العسكري والأخلاقي والقانوني، وإن كان الثمن باهظاً ومنذ إعلان مسلسل الهدنة الذي أجبر عليها، فقد ارتفع عدد شهداء العدوان الإسرائيلي على القطاع إلى ٢١ ألفاً و٩٧٨ شهيداً في الغارات الإسرائيلية المستمرة منذ ٧ اكتوبر ٢٠٢٣، بينهم نحو ٦٠٠٠ طفل، وارتفع عدد المصابين إلى ٥٦ ألفاً و٦٩٧ شخصاً. أكثر من ٦٠٪ من مباني القطاع تضررت بسبب القصف، وارتفع عدد الشهداء في صفوف الطواقم الطبية بسبب القصف الإسرائيلي إلى ٣٢٦، واستهدف ١٥٠ مؤسسة صحية، وتسبب في خروج ٣٠ مستشفى من الخدمة، كما دمر ١٠٤ سيارات أسعاف، ولا يزال العدو الإسرائيلي يعتقل ٩٩ من الكوادر الصحية في ظروف غير إنسانية. هناك نحو ٧ آلاف مفقود في القطاع بينهم أكثر من ٤٧٠٠ طفل وامرأة بما نسبته ٧٥٪ من شهداء غزة من الأطفال والنساء وكبار السن.١٠٥ شهداء من العاملين في القطاع الصحفي. وبالنسبة المئوية ٤٪ إلى ٤,٥٪ من سكان قطاع غزة بين شهيد وجريح ومفقود، ذلك حسب ما تم إحصاؤه حتى الآن. كله عقاب لمن حاول ومن يفكر بالانتصار.

حسم الصراع

لقد انكشف الوجه القبيح للغرب الإمبريالي والذي يستخدم الكيان الصهيوني كركيزة في منظومته وكمخلب قط لتخليد تبعيتنا وهزيمتنا وتخلفنا، ولتدعيم مصالحه التحالفية الاستعمارية وصياغة المعادلة السياسية في الإقليم وبحرب إبادة قوية تصدم الوعي العربي وتحقق تغييراً مأمولاً في الواقع وترمم، ولو جزئياً، صورة التفوق للاحتلال.
سقطت صورة "السوبرمان" للجندي الصهيوني كنتاج أولي سيتصاعد مع تطور الأوضاع الميدانية ومديات الحرب ومستوياتها ونتائجها الفعلية، وسيكون لها ارتدادات كبيرة على صعيد السياسات الفلسطينية والسياسات الصهيونية والإقليمية وأولويات الأجندة الدولية.
في "تغيير قواعد الصراع"، بما يتناسب ومعطيات الميدان، نحن أمام عدو تشكل "الإبادة" أساساً في فكره الصهيوني التلمودي، لقد قام وجوده على قاعدة نفي الفلسطينيين من أرضهم وبقتل أكبر عدد ممكن منهم وتهجير ما تبقى.
إن خطة "حسم الصراع" الصهيونية التي هي الاسم المرادف "لتصفية القضية" والتي تطالب جهاراً بالترانسفير، لذلك باتت تُشكّل تحدياً سياسياً طويل الأمد ولمصر والأردن كذلك، واستهدافهما في عملية الترانسفير الموهومة. كما أن البحث عن فرصة للقيام بالترحيل القسري في غزة لا يستبعد منها الضفة الغربية، كانت قد مهدت لها بمشاريع الضم والاستيطان وبتآكل مبرمج للمؤسسات الفلسطينية المركزية، مما يؤدي إلى نشوء حالة فراغ يسعى لسده عبر أدواته.

سؤال اليوم التالي

كالعادة، كل هجوم عسكري يرافقه هجوم سياسي، على افتراض أن للحرب هدفاً سياسياً! كما يرى كلاوزفيتز أن الحرب: "هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى". فسؤال ماذا عن اليوم التالي؟ هو سؤال مبني على افتراض الهزيمة، وهذا مجرد خيال سياسي، فالإجماع لكل القوى الفلسطينية السياسية، ولمكونات شعبنا في كافة مواقع وجوده على رفض المخطط الخبيث لتصفية حقوقنا، وما يثبته شعبنا على الأرض من صمودٍ أسطوري، ومقاومة باسلة، لكن التخوف الذي نبديه هو من غياب إدارة سياسية فلسطينية موحدة لمواجهة حرب الإفناء والإبادة والتهجير ومحاولة تصفية القضية، التي تترافق مع مساعٍ وتحركات لحل دولي تشارك فيه حكومات إقليمية بدرجات متفاوتة متجاوزاً تمثيل فلسطيني موحد. بغية فرض الوصاية على شعبنا ونزع قراره الوطني دون تحرك حقيقي يرقى لمستوى التصدي لهذا المسعى الخطير.

ترجمة يسارية لصناعة النصر

لذا، فمن موقعنا في المقاومة شركاء في الطلقة والدم والخندق، فالأجنحة العسكرية اليسارية، مثل كتائب الشهيد أبو علي مصطفى تقاتل جنباً إلى جنب مع جيش المقاومة من القسام والسرايا وأجنحة، متجاوزين معتقداتهم العقائدية والأيديولوجية في سبيل معركة التحرر الوطني والدفاع عن الوجود، حيث تتسع معركة اليسار في شوارع وأحياء ومدن قطاع غزة وعند مداخل المخيمات، وعلى أكثر من محور قتالي في شمال وشرق وغرب ووسط القطاع، حتى ساعة سريان الهدنة، بقيت مدافع الهاون تطلق قذائفها من الأعيرة المتوسطة والثقيلة، تطلق بشكل شبه يومي على تجمعات وآليات العدو. والتي رافقتها بعمليات عسكرية في مخيمات ومدن الضفة المحتلة، التي تواجه جيش الاحتلال ومستوطنيه بشكل مستمر. وكذلك المقاومة الاجتماعية على الجبهة الداخلية، في مدارس النازحين ودعم صمود الجماهير من المأوى إلى الملبس إلى لقمة العيش والطبابة وتضميد جراحاتهم ومواساتهم وتدعيم وضعهم النفسي والمعنوي والمادي. وكما قالت امرأة فلسطينية تطهي على نار الحطب: نحن لا نحب الحياة فقط بل نصنع الحياة!
وفي معركة السرديات التي لا تقل أهمية عن المقاومة العسكرية، يتصدر اليسار مواجهة الهيمنة الثقافية الإمبريالية في عواصمهم وكل أنحاء العالم، واعتبرت

سقطت صورة «السوبرمان» للجندي الصهيوني كنتاج أولي سيتصاعد مع تطور الأوضاع الميدانية ومديات الحرب ومستوياتها ونتائجها الفعلية

معركة نزع الشرعية عن "إسرائيل" وفي هذا السياق كتب الباحث السياسي "الإسرائيلي" إيهود روزن في مقالة نشرها موقع معهد دراسات الأمن القومي الصهيوني. "هؤلاء ناشطون في منظمات المجتمع المدني، يتبعون أجندات واضحة معادية للغرب تحت ستار تعزيز حقوق الأقليات، ضمن منظمات يسارية متطرفة، بما فيها الهيئات التي تدعم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتعمل جنباً إلى جنب مع منظمات الإسلام السياسي".

كيف ننتصر؟

قراءتنا للوحة الصراع ومسرح العمليات ونتائج ملحمة الصمود والشرف والبطولة، وضعتنا كيسار أمام سؤال جدي: كيف ننتصر؟ أو ما السبيل لحماية التضحيات العظيمة؟ حتى لا يتمكن العدو من تحقيق أهداف الحرب، ويحقق في السياسة ما فشل عن تحقيقه في الميدان، والالتفاف الذي تقوم بها الدول التي قادت الحرب الهمجية المباشرة على شعبنا وبكل وقاحة تريد أن تظهر بمظهر "الإنسانية" و"الحمل الوديع"، باسم المساعدات الإنسانية. أو استبدال التهجير القسري بالعنف عبر التهجير الطوعي والإنساني!

ما بعد السابع من أكتوبر ليس كما قبله، مقولة تفرض المسؤولية الوطنية والأخلاقية، على المكونات والقوى الوطنية، تشكيل "قيادة طوارئ وطنية"، تعزز النهج التشاركي في القرار الوطني والمسؤولية الوطنية الجماعية، تؤكد الحاجة الماسة إلى قيام جبهة سياسية وطنية توحد الموقف السياسي وتعزز الوحدة الشعبية في كل الميادين، لتشمل كل أماكن تواجد شعبنا، للتصدي للعدوان وأهدافه وآثاره، الذي يستهدف الشعب الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية برمتها، وتأخذ بعين الاعتبار موازين القوى، والتوافق على برنامج توافقي ومن أجل استنهاض القدرة الوطنية الشاملة لإسناد هذا التصدي الملحمي، ويؤكد على برنامج المقاومة وحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف أو المساومة، وبإنهاء الاحتلال فوراً، وممارسة شعبنا لحقه في تقرير مصيره وسيادته على أرض وطنه وبناء دولته الحرة وعاصمتها القدس.

رؤيتنا لحماية النصر:

أولاً- إن العدوان يستهدف الكل الفلسطيني وليس فصيلاً بعينه، وتصفية الشعب الفلسطيني وليس فقط تصفية قضيتنا وحقوقنا.

ثانياً- حماية القرار الوطني، بالدعوة لاجتماع قيادي فلسطيني مُقرّر وموسع.

ثالثاً- وحدة الهدف الوطني، الذي يشكل سداً منيعاً لمحاولات الانتقاص من حقوقنا وتجزئتها، ولتظهير الإجماع الوطني الفلسطيني المتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني والرافض لمساعي الإبادة والتصفية.

رابعاً- استراتيجية الصمود الوطنية لحفظ شرعية الوجود والبقاء وصمود شعبنا في غزة وكافة مناطق وجوده.

خامساً- العمل على تشكيل جبهة عالمية مناهضة للصهيونية النازية وإعادة العمل بقرار الأمم المتحدة باعتبارها حركة عنصرية، وإقامة جبهة عربية مساندة للمقاومة الفلسطينية ومناهضة للتطبيع.

سادساً- الاشتباك المجتمعي في كافة الساحات في مواجهة هجمات جيش العدو ومستوطنيه، وما يتطلبه ذلك من تشكيل قيادة وطنية ميدانية وفرعية لإدارة عملية التصدي لجنود الاحتلال والمستوطنين.

سابعاً- اعتبار قضية تحرير كافة الأسرى في سجون الاحتلال قضية وطنية مفصلية "الكل مقابل الكل". لأننا نجرؤ على النصر، علينا واجب حماية النصر، هذا برسم مقتحمي السماء، وحسب قول مهدي عامل "لست مهزوماً ما دمت تقاوم" إنها المحاولة الأولى التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية على درب الانتصار، وتحرير الأرض وتحطيم الاستيطان، يحتاج تحرير الإرادة والإنسان والوعي.

بقلم: سمير دياب
كاتب لبناني- باحث في القانون الدولي- منسق عام اللقاء اليساري العربي

قراءة في التحولات بعد العدوان الصهيوني – الأميركي على غزة والمهام الملحة

هنا غزة. هنا صامدون مقاومون في أرضنا، باقون، نموت لأجل حقوقنا، ونحيا لتحرير فلسطين. تلك هي مشهدية شعب غزة المتعملق بكفاحه وصموده وإحتضانه والتحامه مع المقاومة الباسلة في مواجهة أعتى عدوان صهيوني – إمبريالي أميركي همجي غير مسبوق لتنفيذ أهدافه في اقتلاع الشعب الفلسطيني وتهجيره وتصفية قضيته، لتهويد فلسطين، كتتمة لصفقة القرن. لكن صدمة الثنائي الإرهابي غير مسبوقة أيضاً، بفعل العملية النوعية للمقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر الماضي، وتأثيراتها ونتائجها المحققة. وفي مقدمها المباغتة واقتحام خطوط المحتل الصهيوني وتحصيناته وتعطيل تقنياته واختيار التوقيت المناسب للعملية البطولية في يوم "عيد الغفران".

أنها المرة الأولى التي تتمكن فيها قوى المقاومة الفلسطينية، كقوة بهذا العدد والتنسيق والدقة من اختراق دفاعات المحتل الصهيوني والسيطرة على قواعده ومعسكراته والثبات في مواقعها والاشتباك لمدة من الزمن والعودة بغنائم ثمينة من الأسرى، وهذا لم يحصل سابقاً بهذا التنظيم والنوعية والقدر.

انها العملية النوعية الصادمة التي أفقدت العدو الصهيوني توازنه وصوابه وجعلته في حالة إرباك ورعب حقيقيين، وأحدثت اختلالاً كبيراً في بنيته وتركيبته على كافة المستويات السياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والنفسية. وهذا سبب من أسباب ردود فعله الهستيرية التي عكست بمجازرها وجرائمها ضد الأطفال والنساء والشيوخ وحشية فاقت وحشية النازية. بحيث لم يستطع لحد الآن استيعاب، وهضم، ما حصل في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة التي يعتبرها المحتل أرض دولته المصطنعة التي أعطيت له بموجب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، واعتبار هذه الأرض تقع في المجال الجغرافي من خارج الصراع المتنازع عليه، كون محل النزاع متعلق فقط بأراضي عام ١٩٦٧ في الضفة والقطاع والقدس، والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا والغجر في لبنان. لذلك، فإن عملية "طوفان الأقصى" داخل غلاف غزة كسرت المعادلات والمفاهيم وأحدثت تحولات يمكن التأسيس عليها في مجرى النضال الوطني التحرري الفلسطيني. وعلى أساس ذلك، هبَّ الأميركي بقدة وقديدة لنجدة قاعدته العسكرية الصهيونية، ومدها ودعمها بكافة القدرات العسكرية والسياسية والأمنية والاستخباراتية والمالية.. وإصطفاف الجوقة الأوروبية الأطلسية خلفه، وممارسة كافة التهديدات والضغوطات لمنع توسع الحرب في المنطقة، وتعميم نظرية "حق المحتل في الدفاع عن النفس" وتزويد الكيان الصهيوني ببطاقة خضراء لتشديد الحصار، وشن حرب التطهير والإبادة الجماعية وتدمير الحجر وحرق الشجر في غزة. لكن اعتماد سياسة الأرض المحروقة أحدثت تعديلاً وإرتفاعاً في منسوب المواقف المعارضة لهمجية المحتل الصهيوني، ودفع "الرأي العام" لكشف وجهه الوحشي الحقيقي، والتضامن مع نضال الشعب

الفلسطيني وقضيته، تجلى هذا في الاحتجاجات والتظاهرات المليونية العارمة في عواصم ومدن العالم من اقصاه إلى اقصاه. هذا الحراك الداعم والمستمر ساهم في تعديل موازين القوى إلى جانب صمود ومقاومة غزة لمصلحة القضية الفلسطينية.

لقد تكشفت خلال العدوان الوحشي على غزة هشاشة القوانين الدولية والقانون الإنساني الدولي، ووقاحة ازدواجية المعايير، وعفونة أنظمة الخيانة والتطبيع العربية، وبلاهة المراهنين على تكرار تمرير التسويات السياسية الجزئية الخبيثة والساقطة بما فيها أطروحات حل الدولتين على شاكلة "دولة فلسطينية منزوعة السلاح" أو غيرها من الأفكار التي تدور في فلك المشروع الأميركي – الصهيوني.

لكن الفرز الحاصل فُرض بفعل الصمود

تكشفت خلال العدوان الوحشي على غزة هشاشة القوانين الدولية والقانون الإنساني الدولي، ووقاحة ازدواجية المعايير، وعفونة أنظمة الخيانة والتطبيع العربية

الملحمي والمقاومة النوعية في مواجهة العدوان على مدى ٤٨ يوماً. فمن جهة، ثبات الموقف التاريخي للكيان الصهيوني التوسعي الاستيطاني والعنصري وأهدافه في تصفية القضية الفلسطينية وشطب كافة حقوق الشعب الفلسطيني . والموقف التاريخي الفلسطيني الشعبي الذي قدم على مدى ٧٥ عاماً، وما يزال، الأثمان الغالية من دمائه وممتلكاته وأرزاقه، ومن تحمل أشكال القهر والاعتقال والتعذيب والطرد والإبعاد والنفي.. مع تقدم في نوعية مقاومته من أجل تحرير كامل ترابه الوطني من جهة ثانية.

من خلال ذلك، يمكن تلمس التحولات التي أحدثتها مواجهة العدوان على غزة:

- لم يعد جائزاً قبول الإمبريالية الأميركية راعية في حل القضية الفلسطينية، لاعتبارها شريكة في العدوان على غزة. وفي الوقت ذاته، اعتبارها مصدراً للحروب والإرهاب. وإن مقاومتها واجب للقضاء على مشروعها الاستعماري في فلسطين المحتلة والمنطقة العربية برمتها.
- تحول القضية الفلسطينية إلى قضية "رأي عام" أممية، مع تأكيد المتضامنين على إتهام الكيان الصهيوني، بالفصل العنصري، وقاتل للأطفال، وخارج عن القوانين والقواعد الدولية الإنسانية، والمطالبة بحرية فلسطين. هذا الأمر يعزز في دفع المسار النضالي للقضية الفلسطينية وتقدمها نحو تحقيق الأهداف المنشودة.
- الاختلال الكبير الحاصل في بنية الكيان الصهيوني بعد انكسار هيبته وهالته، وإنكشاف

• العدد الأول • يناير ٢٠٢٤ • تصدر في السبت الأول من كل شهر

وجهه الفاشي البشع. وتعمق مأزقه السياسي والعسكري والأمني والاجتماعي والنفسي.
- إنتهاء صلاحية إتفاقيات الذل والعار لكامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، وعمليات التطبيع مع الكيان الصهيوني، وسقوطها بالضربة القاضية أمام خيار المقاومة والإنتصار التاريخي المحقق. ومعها، إنتهاء صلاحية جامعة الدول العربية ومقرراتها الخلبية التي ماتت عند باب قاعة مؤتمر الدول العربية والإسلامية الأخيرة.
- الحاجة الضرورية لتوحيد الصف النضالي الفلسطيني المقاوم، وتوحيد الرؤية السياسية الكفيلة بتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته الوطنية المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

ماذا بعد ، وما العمل؟

صحيح أن التحولات الحاصلة وازنة، لكن درب النضال طويل، والمعركة لم تنته بعد، رغم إذعان الكيان الصهيوني للهدنة وتمديدها، كسر الحصار وتبادل الأسرى، وإدخال بعض المساعدات، ورغم البحث عن مخرج لمأزق المحتل وحفظ ماء وجهه. لكن احتمالات نقل العدوان إلى الضفة الغربية كما يحصل اليوم في حصار المحتل لجنين ومخيمها.. وغيرها، أوعلى الساحة اللبنانية، تبقى احتمالات قائمة رغم تراجع حدتها. أما العملية السياسية وإن إنطلقت بقوة بعد الهدنة، لكن من المبكر الحديث عن التوصل إلى تسوية سياسية قريبة قبل قراءة ودراسة مفاعيل موازين القوى الميدانية الفلسطينية والإقليمية والدولية لبلورة التسوية المرحلية وترتيبها وتظهيرها وإخراجها بعد تدوير زوايا طرحها، والأخذ بعين الاعتبار مقاربة تحولاتها ومتغيراتها والعوامل المؤثرة في:
١- تفاقم تداعيات عملية "طوفان الأقصى" وأبعادها، داخل الكيان الصهيوني وشريكه الأميركي والأطلسي، ثم فشل أهداف العدوان الوحشي بفعل الصمود والمقاومة والمساندة والدعم الشعبي العربي والإقليمي والأممي.
٢- كسر نظرية "الجيش الذي لا يقهر" من حيث أنه يشكل قوة عسكرية متقدمة ورادعة للمشروع الاستعماري الإمبريالي الأميركي في المنطقة، وضمانة لأمن واستقرار الرجعية العربية وأنظمتها الخيانية والمطّبعة.
٣- قدرة ترتيب وتنظيم البيت الفلسطيني الداخلي، وتوحيد ومشاركة كافة فصائل المقاومة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية نضالية تمثل الشعب الفلسطيني. وهذه بدورها تشكل عاملاً مقاوماً في إحباط المناورات الرامية للهروب من الإعتراف بالحقوق الوطنية بحجة غياب المرجعية الوطنية

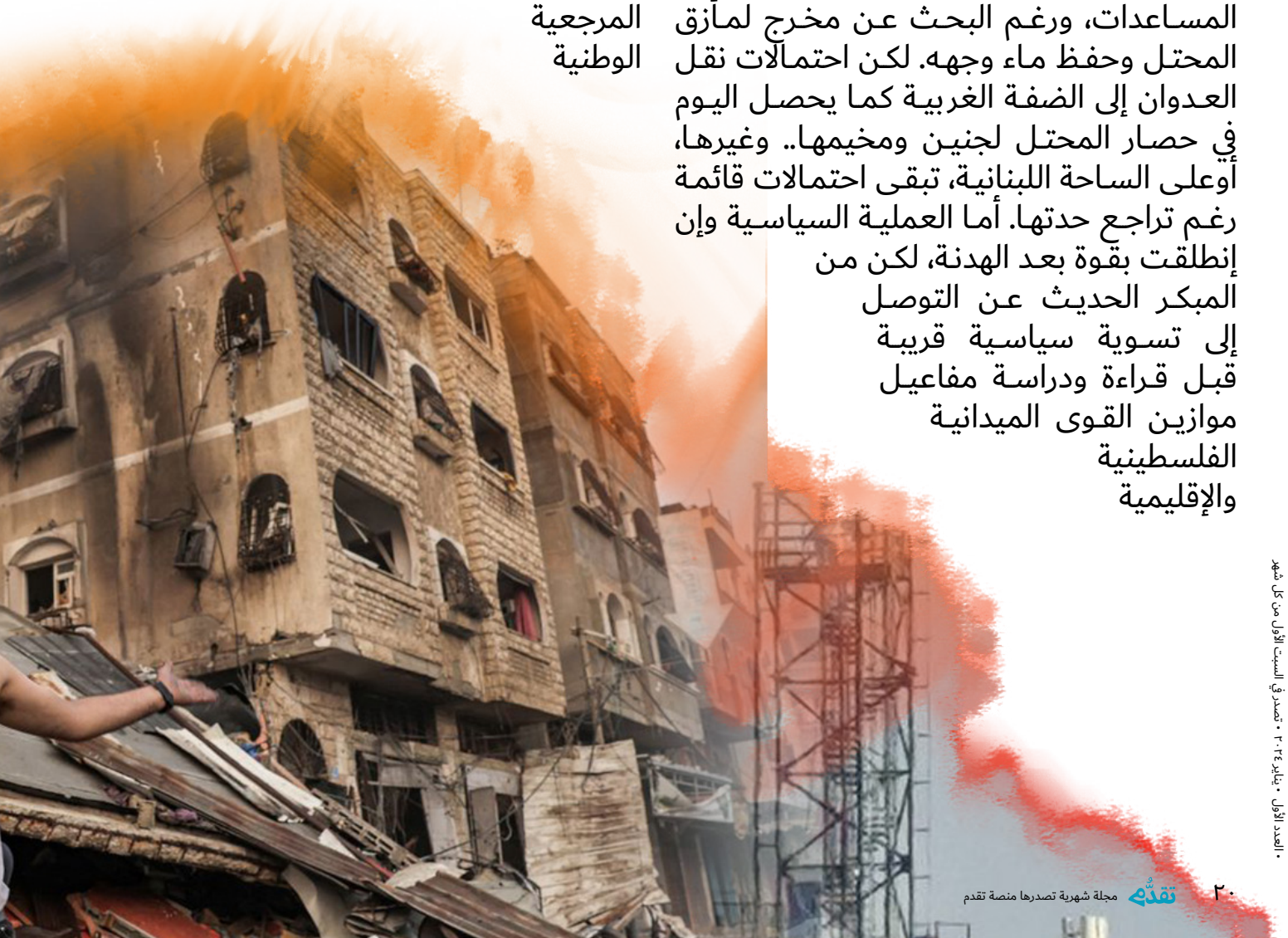

الموحدة، وتقدم نفسها كإطار وطني فاعل على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية، لتحقيق الأهداف ونصرة القضية.

هذه العوامل، إضافة إلى إنتظام صفوف قوى المقاومة ضمن "جبهة مقاومة وطنية عربية" بأفق مشروع ثوري لحركة التحرر الوطني العربية، من شأنها أن تثمر وتجذر الإنتصار التاريخي للمقاومة الفلسطينية في غزة، وأن تدفع بالمواجهة ضد المشروع الإستعماري الإمبريالي – الصهيوني – الرجعي العربي قدماً نحو التحرر الوطني، وفي المقدمة تحرير فلسطين وحق العودة وإقامة الدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس. وعبر تلازم النضال الوطني والطبقي للتحرر من كل أشكال الاستعمار والاحتلال والتخلص من التبعية للإمبريالية وكل أنواع القهر والظلم والاستغلال الطبقي المفروضة على شعوبنا العربية.

لأن القضية الفلسطينية، تحررية، مركزية، فإن العدوان الوحشي على غزة يستهدف تصفية الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه، فإنه أيضاً يستهدف المقاومة في المنطقة برمتها، ومن مقدمها لبنان ودوره وموقعه ومقاومته، لهذا فإن الشعب اللبناني بقواه السياسية الوطنية وبكل أشكال مقاومته يعتبر القضية الفلسطينية قضيته المركزية، وقد تعمد هذا الإرتباط بالدم والكفاح والمقاومة منذ النكبة مروراً بتشكيل "قوات الأنصار" في الجنوب، وعمليات "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" والإسلامية حتى انجاز التحرير دون قيد أو شرط عام ٢٠٠٠، باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والغجر. وآخرها إرتقاء شهداء لبنان إلى جانب شهداء غزة في معركة التصدي والمقاومة للعدوان الصهيوني – الأميركي على غزة والضفة ولبنان. وعليه، فإن الساحة الوطنية اللبنانية هي جزء لا تتجزأ في المعركة التحررية، وفي النضال والتصدي والمقاومة الوطنية دفاعاً عن الوطن والشعب وتحرير ما تبقى من أراض تحت الإحتلال الصهيوني، ودعماً لصمود ومقاومة غزة، وللقضية الفلسطينية حتى التحرير. فالمعركة واحدة، والعدو واحد. والقضية هي قضية التحرر الوطني الجذري الشامل.

وبناء على ذلك، فإن مسؤولية القوى اليسارية العربية تاريخية في هذه المرحلة المفصلية، باتجاه تعزيز حضورها وموقعها للعب دورها الثوري الطليعي في استكمال معركة التحرر الوطني على امتداد الساحة العربية إلى جانب كافة القوى العربية والإقليمية والأممية المتضامنة والداعمة للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني. ولحقوق شعوبنا العربية المتطلعة إلى التحرير والتغيير الديمقراطي. ونداء الحزب الشيوعي اللبناني الأخير حول تفعيل دور جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية يشكل الترجمة العملية للمهمة الثورية.

هذه هي الصفقة التحررية الوحيدة التي تليق بشهداء وصمود ومقاومة غزة.

بقلم: د. كريمة الحفناوي
كاتبة من مصر وقيادية بالحزب الاشتراكي المصري

لا للتهجير، لا للتوطين
لا للابادة الجماعية ... فلسطين عربية

وسط مذابح واغتيال الآلاف من أطفال فلسطين على يد العدوان الصهيوني عقب عملية طوفان الأقصى على يد المقاومة الفلسطينية فى السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى الآن، احتفل العالم فى العشرين من نوفمبر بـ "يوم الطفل العالمي".

قال سليم عويس المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إن أرقام القتلى والجرحى فى صفوف غزة أصبحت مرعبة ومخيفة جداً. وأضاف لـ "وكالة أنباء العالم العربى" مازال الأطفال فى غزة يعانون أشد المعاناة، وقُتِل حتى الآن أكثر من خمسة آلاف طفل وأصيب أكثر من تسعة آلاف طفل بجانب ١٥٠٠ طفل مفقودين ومدفونين تحت أنقاض المنازل التى هُدِمت على رؤوس قاطنيها".

وفى يوم الخامس والعشرين من نوفمبر احتفل العالم باليوم العالمى لـ "مواجهة العنف ضد المرأة" وسط جرائم الحرب الصهيونية المستمرة بواسطة الأسلحة الأميركية على الشعب الفلسطيني حيث تم قتل الآلاف النساء، وتشريد مئات الآلاف من النساء بأطفالهم وعائلاتهم، وتهجيرهم قسرياً نتيجة هدم منازلهم بل وهدم المرافق من مستشفيات ومدارس وجوامع وكنائس ومخابز ومحطات تحلية المياه. هذا بجانب العنف الذى يقع على الأسيرات (٤٠ أسيرة) فى سجون الاحتلال.

وفى التاسع والعشرين من نوفمبر "اليوم العالمى للتضامن مع الشعب الفلسطينى"، تم رفع الأعلام

الفلسطينية فى أنحاء العالم وارتفعت أصوات الملايين من شعوب العالم الحرة الأبية تطالب بتحرير فلسطين ووقف الحرب ومحاكمة مجرمي الحرب من الحكومة الصهيونية وجيش الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية.

فى بداية هذا العام رفع رئيس وزراء الحكومة اليمينية المتطرفة للكيان الصهيوني بنيامين نيتانياهو خريطة "إسرائيل" فى الأمم المتحدة تضم الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ مجيء الحكومة اليمينية المتشددة في بداية عام ٢٠٢٣، وهي تقترف جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني من اعتداء عليه وحرق القرى وتدمير المنازل فوق رؤوس قاطنيها واستباحة باحات المسجد الأقصى.

جاءت الحكومة اليمينية العنصرية من أجل

خرج المصريون تضامناً مع المقاومة الفلسطينية ضد العدوان الصهيوني... تم للأسف بعد المظاهرة إلقاء القبض على أكثر من مائة من الشباب والكبار

التطهير العرقي للفلسطينيين لإنشاء دولة يهودية خالصة وفقاً لقانون "القومية اليهودية" الذي أقره الكينيست الإسرائيلى في عام ١٩١٨ بعد مجيء السيد دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأميركية واعترافه بأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية.

بل وجاء دونالد ترامب بمخطط صفقة القرن التي رفضها الفلسطينيون ورفضتها جميع الشعوب العربية لأنها تتضمن تصفية قضية الصراع العربى - الصهيونى وتتضمن تنفيذ خطة (أشرف عليها مستشاره وصهره جاريد كوشنر) والتي بموجبها يتم اقتلاع أهالي الضفة الغربية وتوطينهم في الأردن واقتلاع أهالي غزة من وطنهم وتوطينهم فى سيناء. وبالطبع تم رفض الخطة من جانب مصر والأردن ومن جانب الفلسطينيين وقالت وقتها حركة حماس "لادولة فى غزة ولا دولة بدون غزة"، وتأكد الرفض أكثر من مرة مع محاولات في ٢٠١٩.

لم تكن فكرة توطين الفلسطينيين فى شبه جزيرة سيناء المصرية وليدة صفقة القرن، ولكن سبقتها خطط قديمة منذ القرن الماضى بل وبدأت منذ الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ بخصوص توطين اليهود فى سيناء، وعندما تم الرفض من الجانب المصري وقتها، جاء الصهيوني تيودور هرتزل إلى مصر في مارس ١٩٠٣ على متن السفينة النمساوية سميراميس لبحث إمكانية توطين اليهود الصهاينة فى شبه جزيرة سيناء وفشل فى تحقيق ذلك.

وفي عام ٢٠٠٠ وضع جيورا آيلاند رئيس قسم التخطيط فى جيش الاحتلال الصهيوني ورئيس مجلس الأمن القومي الأسبق خطة استخباراتية سياسية لاستغلال سيناء بتوسيع قطاع غزة الفلسطيني من خلال اقتطاع جزء من سيناء وضمها لحيازته، بتنازل مصر عن ٧٢٠ كم مربع من سيناء على هيئة مستطيل ضلعه بطول ٢٤ كم على طول شاطىء البحر المتوسط من رفح غرباً حتى مدينة العريش وبعرض ٢٠ كم داخل سيناء ويضاف شريط يقع غرب معبر كرم أبو سالم جنوباً على طول الحدود بين مصر والأراضي المحتلة. وتم وقتها عرض الخطة على الرئيس حسنى مبارك ورفضها رفضاً قاطعاً.

والآن وعقب طوفان الأقصى فى السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، على يد المقاومة الفلسطينية وتكبيد العدو الصهيونى خسائر كبيرة بشرياً وعسكرياً، وفشل العدو استخباراتياً وعسكرياً وإعلامياً، أمام المقاومة المسلحة والمقاومة الشعبية الفلسطينية، نشر إيدى كوهين الصهيوني نداءً إلى مواطني قطاع غزة بالنزوح إلى مصر حفاظاً على حياتهم، بما يعني تصفية القضية الفلسطينية، بتهجير أهالي غزة تهجيراً قسرياً. وبالطبع رفضت مصر وأيضاً رفض الفلسطينيون ذلك، لأنهم ولدوا وسيدفنون على أرضهم، ودفعوا أرواحهم ودماءهم للدفاع عن حقهم فى مواجهة العصابات الصهيونية منذ

جاء دونالد ترامب بمخطط صفقة القرن التي رفضها الفلسطينيون ورفضتها جميع الشعوب العربية لأنها تتضمن تصفية قضية الصراع العربى - الصهيونى والتي بموجبها يتم اقتلاع أهالي الضفة الغربية وتوطينهم في الأردن واقتلاع أهالي غزة من وطنهم وتوطينهم فى سيناء

أن جاءت للاستيلاء على فلسطين بموجب وعد بلفور ١٩١٧.

يقول الشاعر السعودي مهذل الصقور:

أتظن أنك عندما أحرقتنى ورقصت كالشيطان فوق رفاتى.
وتركتني للذاريات تذرنى كحلاً لعين الشمس فى الفلوات
أتظن أنك قد طمست هويتي ومحوت تاريخي ومعتقداتي
عبثاً تحاول لافناء لثائرٍ أنا كالقيامة ذات يوم آتٍ

منذ قيام عملية طوفان الأقصى فى السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، رداً على الجرائم اليومية التى ترتكبها الحكومة الصهيونية ويرتكبها المستوطنون المسلحون المحتلون للأراضي الفلسطينية، منذ ذلك اليوم يقوم الكيان الصهيوني بالعدوان المستمر على الفلسطينيين العزَّل حيث ألقى آلاف الأطنان من المتفجرات والقنابل على رؤوس النساء والأطفال والشيوخ وكل أهالي قطاع غزة، كما قام بتدمير المستشفيات والمساجد، بجانب دك وهدم مدارس الأونروا التي يلجأ السكان إليها هرباً من القتل.

كما قام العدو الصهيونى بقطع المياة والكهرباء ومنع الغذاء والدواء عن قطاع غزة ممَّا يهدد بموت الآلاف من أهالي القطاع، وموت محقق للجرحى والمصابين. إن ما تقوم به حكومة الاحتلال من تجويع الشعب الفلسطيني وحصاره وتهجيره قسرياً جريمة ضد الإنسانية ويعتبر نكبة أخرى بعد نكبة ١٩٤٨.

يقوم الكيان بكل جرائمه البشعة تحت أعين وسمع الدول الاستعمارية الكبرى ووسط تأييد الولايات المتحدة الأميركية الصارخ لإسرائيل حيث قال بايدن " من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها". وفي نفس الوقت قال الدكتور ستيفن والت العالم السياسى وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد "أدانت أميركا هجمات حماس كالعادة، واعتبرتها غير مبررة، متجاهلة عن عمد السياق الذى جرت فيه، وكذلك السياسات الإسرائيلية، التى تجعل الفلسطينيين يشعرون أنهم ليس أمامهم خيار سوى اللجوء للقوة، رداً على العنف الذي يتعرضون له بصورة روتينية، إن هجمات الفلسطينيين مفهومة كرد فعل على الظروف التى يعيشونها".

ومن الخزي والعار أن تتم كل هذه الجرائم تحت بصر الحكام العرب المطبعين مع الكيان الصهيوني ولا يتحركون لأخذ أي موقف لمساندة الفلسطينيين الذين يدافعون عن الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي ويدافعون عن مقدساتنا المسيحية والإسلامية، يدافعون عن كرامة وعزة الأمة العربية. لقد خرست الألسنة من أجل الحفاظ على العروش والمصالح

الخاصة على حساب مصالح الشعوب والأوطان.

وقبل أن أنهي مقالى أود أن أضيف أنه عندما خرج المصريون بالآلاف، في كل ميادين محافظات مصر تضامناً مع المقاومة الفلسطينية، ضد العدوان الصهيوني وضد الدول الاستعمارية التي ساندته، بل وشاركته فى هذا العدوان، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا. تم للأسف بعد المظاهرة إلقاء القبض على أكثر من مائة من الشباب والكبار وما زالوا فى السجون المصرية.

إننا نطالب بـ:

الوقف الفوري للعدوان الصهيوني ووقف شلالات الدم فى غزة.

إنهاء الحصار وفتح معبر رفح لدخول المساعدات الإنسانية فوراً من غذاء ودواء ووقود ومستلزمات طبية إلى أهالي قطاع غزة.

وقف التطبيع فوراً مع الكيان الصهيوني وإغلاق سفارات ومكاتب العدو فى بلداننا العربية وطرد السفراء الصهاينة، واستدعاء سفرائنا من الكيان العنصري الاستيطاني.

مقاطعة الشعوب للعدو الصهيونى والدول التى تسانده وتدعمه وفي مقدمتها أميركا وتكون المقاطعة شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية وفي جميع المحافل الدولية.

توثيق جرائم الحكومة وجيش الاحتلال الصهيوني وتقديمها للمحكمة الجنائية الدولية من أجل محاكماتهم على جرائم الحرب التي يرتكبونها بحق الشعب الفلسطينى.

الإفراج عن المعتقلين من المصريين الذين خرجوا في مظاهرات سلمية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وكل تهمتهم حب الوطن والدفاع عن العزة والكرامة والتضامن مع المقاومة الفلسطينية.

لم شمل العائلات المصرية الفلسطينية بالسماح للعالقين من الفلسطينيين والمصريين على معبر رفح (منذ بداية العدوان الصهيونى على غزة) بالدخول من الجانب المصري أو الخروج من الجانب الفلسطيني للمساهمة في القضاء على معاناة هذه الأسر وللاطمئنان على ذويهم ولم شملهم.

إننا نرفض ويرفض معنا الشعب الفلسطيني مخطط التهجير القسري والتوطين الذي يقوم به الكيان الصهيوني.

المجد والخلود للشهداء والشفاء للجرحى والنصر للمقاومة والبقاء للشعوب والزوال للمحتل والخزي والعار للمُطبّعين من الحكام العرب.

بقلم: مهند دليقان

أمين حزب الإرادة الشعبية - سورية. محرر الشؤون السياسية في جريدة قاسيون

فلسطين وجدت أجوبتها... وأجوبتنا!

تحاول شعوب العالم وقواه الحية، وعلى أساسٍ يومي، الإجابة بشكل ملموس عن سؤال: كيف ندعم غزة؟ كيف ندعم فلسطين؟ وتجد أجوبتها موزعةً بين التظاهرات والاعتصامات والضغط لإغلاق السفارات ولقطع العلاقات وحملات المناصرة والنشاط الإعلامي بأشكاله المختلفة بما في ذلك عبر وسائل التواصل... إلى غير ذلك من الأشكال المتنوعة التي تجتهد الشعوب في ابتداعها. وتصل مع نهاية كل نهارٍ إلى النتيجة نفسها: هذي الإجابات، إجابات ناقصة وليست على قدر السؤال، ولذا تعود مع مطلع كل شمسٍ للبحث مرة أخرى، وبالتجربة الملموسة، عن أجوبتها.

نحن في سورية، أجوبتنا أيضاً ناقصةٌ، وناقصة كثيراً. أجوبتنا التي على قدر السؤال كامنة غير متحققة، والمسألة ليست كما يشاء البعض تصويرها؛ ليست قلة حيلة ناتجة عن الدمار العميم الطويل الذي حلّ بالبلاد، بل ناتجة عن عدم تبلور إرادة سياسية لخوض المعركة، التي يمكنها - أياً كان الدمار الإضافي الذي ستحدثه- أن تتحول إلى مكسب لسورية ومخرجٍ مستدامٍ من مستنقعها، قبل حتى أن تكون مكسباً لغزة ولفلسطين.

وأما الطريق نحو تشكيل تلك الإرادة الكفيلة بتحويل الإمكانية إلى واقع، فليست موضوع هذه المادة، ولكنها اختصاراً: إعادة توحيد سورية وإخراج القوى الأجنبية منها عبر الحل السياسي حصراً؛ أي عبر تطبيق القرار ٢٢٥٤ بشكل كاملٍ وفوري وبالتعاون مع مجموعة أستانا ومع الصين ومع دولٍ عربية أساسية، وبالضد من الإرادة الغربية ومن إرادة المتشددين وتجار الحرب السوريين... وأما السؤال الذي نحاول الإجابة عنه هنا، فهو معكوسٌ تماماً: كيف دعمتنا وتدعمنا -نحن السوريين- غزة؟

سورية قبل ٧ أكتوبر

يعد انتهاء الطور الحربجي من الأزمة السورية أواسط ٢٠١٩، بدأ الطور الاقتصادي الذي يشكل من وجهة نظر أصحابه الغربيين، الطور الأخير ما قبل الوصول إلى "التسويات" و"الثمار السياسية"، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

تقليص عدد سكان سورية إلى النصف تقريباً.

تحويل تقسيم الأمر الواقع إلى تقسيم دائم أو إلى حالة استعصاء مستمرة.

تتويج القوى المهيمنة نفسها وتجار الحروب أنفسهم، أمراءً مناطقيين لسورية عديمة الوزن وعديمة الدور ومقسمة.

التطبيع مع الكيان واستكمال الانتقال اليميني في سورية والذي بدأ منذ عقود طويلة، بحيث يتطابق الاتجاه الاقتصادي- الاجتماعي المنحاز ضد الناس ولمصلحة النخب بوصفها وسيط نهبٍ باتجاه الغرب، مع اتجاهٍ سياسيٍ موالٍ للغرب.

هذا المخطط، الصهيوني من حيث الجوهر، والذي لا يعدو كونه تطويراً ملموساً لـ"مشروع الشرق الأوسط الجديد"، حقق خطوات كبرى إلى الأمام خلال سنوات الأزمة، ولكنه لم يصل إلى نهاياته، ولن يصل؛ فالتوازن الدولي الجديد

ما جرى في فلسطين هو حكم إعدامٍ مبرمٍ بحق اتفاقات التطبيع، حتى وإنْ تأخر تنفيذه الكامل بعض الوقت

بتطوره الثابت والمستمر يضع الصهاينة والأمريكان في مواقع أضعف فأضعف مع كل يومٍ جديد.

كذلك، فإنّ التوازن الدولي الجديد نفسه، قد بدأ بالتعبير عن نفسه على المستويات الإقليمية؛ فتشكيل ثلاثي أستانا حول سورية وضرب المجموعة المصغرة الغربية، كان من أوائل تمظهراته الإقليمية. ومن ثم جاءت مرحلة التفاهمات الإقليمية التي شملت السعودية وإيران وتركيا ومصر بشكل أساسي، وهي الدول التي - ومع التفاوت فيما بينها- تنتقل أكثر فأكثر باتجاه كفة الميزان الدولي الشرقية؛ صوب الصين وروسيا. والآن يجري العمل على تسوية العلاقات السورية التركية، رغم الممانعة الشديدة من رافضي الحل السياسي من السوريين، والتي مع تحققها ستكسر بشكلٍ كامل الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية الغربية، وستفتح باب الحل السياسي الفعلي وباب خروج القوات الأجنبية وإعادة توحيد سورية والشعب السوري.

رغم أنّ هذا الاتجاه بالمعنى الدولي هو الراجح، إلا أنّ ترجمته على المستوى المحلي السوري لم تتحقق بعد؛ بل وأسوأ من ذلك، فإنّ الغلبة العملية ما تزال في يد أتباع الغرب وأحبائه من أمراء الحرب والمتشددين السوريين.

قبل ٧ أكتوبر، كان هؤلاء، وبالتنسيق مع الغرب، يطورون "خطوة مقابل خطوة"، مشروع "حلٍ نهائي" على قياسهم. الكل يذكر ما كان يروج في الإعلام قبل أشهر عن جملة خطوات متزامنة يجري العمل عليها في سورية:

الحديث عن عملٍ أميركي لإغلاق الحدود السورية العراقية.

الحديث عن عمل أميركي لربط الشمال الشرقي مع التنف مع الجنوب السوري تحت السطوة والإدارة الأميركية، بالتوازي مع حديث عن "مناطق عازلة" و"إدارات ذاتية" وإلخ.

وساطة إماراتية - أردنية لتمرير المشروع الغربي بصيغته الكاملة في سورية، وصولاً إلى

أجوبتنا في سورية ناقصة ويجب استكمالها، أما فلسطين فوجدت أجوبتها... ووجدت أيضاً قسماً مهماً من أجوبتنا

التطبيع مع الكيان. وبالتوازي تعطيل جهود أستانا للوصول إلى تسوية سورية - تركية. رغم أنّ إمكانيات تحقق هكذا سيناريو في سورية، وبحكم التوازن الدولي والإقليمي الفعلي، وبفعل إرادة عموم السوريين الرافضة له رغم انقساماتهم وخلافاتهم، كانت بكل الأحوال إمكانيات ضعيفة، إلا أنّ غزة قضت عليها نهائياً.

سورية بعد ٧ أكتوبر

من المعلوم أنّ وجود سيناريوهين متصارعين في بلد من البلدان، يتيح دائماً هوامش من الزمن والألم والدم، ويتيح للاعبي الحبال القفز بينهما. ولكن الإجهاز على أحد السيناريوهين وإبقاء واحدٍ فقط، يجعل السير نحوه أسرع وأقل تكلفةً.

العمل الذي يقوده "الأبراهاميون" العرب تجاه سورية، ومن خلفهم الكيان والولايات المتحدة، قد تلقى رصاصة في القلب مباشرة، خرجت من غزة؛ فما جرى في فلسطين هو حكم إعدامٍ مبرمٍ بحق اتفاقات التطبيع، حتى وإنْ تأخر تنفيذه الكامل بعض الوقت. وهو فوق ذلك حكم إعدامٍ على فكرة "الناتو العربي" وعلى ما سمي "خط الغاز العربي"، وغيرهما من المشاريع التي تصب جميعها في المستنقع

نفسه: الشرق الأوسط الجديد.
لطالما حاولت الأنظمة العربية ادعاء أنها صاحبة أفضالٍ على فلسطين وشعبها، ولكن الواقع وحقائقه قالت وتقول: إنّ قضية فلسطين قد جرى استخدامها من الأنظمة، طوال عقود، دريئة ضد شعوبها بالذات. وهذه القضية نفسها، وحين باتت دول بقضها وقضيضها مهددة بالتقسيم والتفتيت والإنهاء، هي من دافعت وتدافع عن وحدة تلك البلدان ووحدة شعوبها، ابتداءً من دفن وتحييد الصراعات الطائفية المقيتة، ووصولاً إلى توضيح البوصلة أمام الشعوب، بما في ذلك في حراكها لتغيير أنظمتها.

تقف غزة على المتراس الأول في وجه العدو الأول لكل شعوب العالم؛ في وجه الإمبريالية الأميركية الصهيونية، وسمها إن شئت الشيطان الأكبر، وسمها إنْ شئت عدو القومية العربية، وإنْ شئت عدو الإسلام والمسلمين... فهذه أيضاً إحدى فضائل الصراع المباشر الملموس مع العدو؛ أنها تحيّد الطرابيش الأيديولوجية، وتضع الشعوب في سكة نضالٍ موحدٍ لا يغيب عن أيّ ثوري علمي أنه نضالٌ يقود بالاتجاه الصحيح بالضرورة.
ختاماً، أجوبتنا في سورية ناقصة ويجب استكمالها، أما فلسطين فوجدت أجوبتها... ووجدت أيضاً قسماً مهماً من أجوبتنا.

دراسة دمج القطاع النفطي

أرقام مبالغ فيها وتحدي الحفاظ على حقوق العمال

كتب: عادل حسن*

مر القطاع النفطي في دولة الكويت بعدة مراحل مفصلية من أهمها عملية التأميم التي حدثت في العام ١٩٧٥ بقيادة القوى الوطنية في مجلس الأمة الكويتي وعلى رأسها النائب الوطني الكبير المرحوم عبد الله النيباري، وكان للقوى النقابية، التي كان يقودها التقدميون، دوراً كبيراً في عملية التأميم حيث تم خلق تأييد كبير في صفوف العمال لعملية التأميم، وتم حشد الجماهير العمالية وإقامة الندوات الجماهيرية وإصدار البيانات تأييداً لخطوات التأميم حتى النجاح، وأصبحت دولة الكويت تملك جميع الشركات النفطية العاملة في مجال التنقيب والتكرير وصناعة البتروكيماويات ونقل النفط الكويتي.

وبعد التأميم أنشأت الدولة في العام ١٩٨٠ مؤسسة البترول الكويتية لتقوم بإعادة هيكلة الشركات النفطية بحيث تكون كل شركة مسؤولة عن نشاط محدد، ومن أهم هذه الشركات شركة نفط الكويت، وشركة البترول الوطنية الكويتية، وشركة الصناعات الكيماوية، حيث أصبحت شركة نفط الكويت مسؤولة عن التنقيب عن النفط الخام وإنتاجه في دولة الكويت، وشركة البترول الوطنية الكويتية مسؤولة عن تكرير النفط الخام، وشركة صناعة الكيماويات البترولية تقوم بصناعة الأسمدة الكيماوية والمواد الأساسية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات، وهناك عدة شركات صغيرة تحت مظلة مؤسسة البترول الكويتية، وهي شركة ناقلات النفط الكويتية، وشركة الاكتشافات البترولية، وشركة البترول الوطنية العالمية.

استمر الوضع على ما هو عليه في مؤسسة البترول إلى بداية العام ٢٠٠٠ حيث تم إنشاء ثلاث شركات نفطية جديدة في سنوات مختلفة، وهي شركة نفط الخليج المسؤولة عن عمليات الإنتاج في المنطقة المحايدة مع المملكة العربية السعودية، وشركة التنمية النفطية، وكان الهدف منها تطوير حقول الشمال، وشركة خدمات القطاع النفطي حيث تم نقل جميع العاملين في الأمن والمطافئ في الشركات النفطية الأخرى إليها، وتم وضع مستشفى الأحمدي تحت مظلتها، ولكن لم تستمر هاتان الشركتان طويلاً وتم حلهما

بعد سنوات قليلة من إنشائهما، وعاد العاملون فيهما إلى الشركات النفطية الأخرى بسبب عدم النجاح في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وفي العام ٢٠١٦ تم إنشاء الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة وهي مسؤولة عن إدارة مجمع الزور النفطي الذي يتكون من مصفاة الزور ومرفأ الغاز المسال ووحدات البتروكيماويات (مشروع تحت الدراسات الهندسية)، وبعد الانتهاء من إنشاء مصفاة الزور تم تكليف أحد الدور الاستشارية العالمية بالقيام بدراسة لدمج الشركات النفطية وتكوين ٣ إلى ٤ كيانات نفطية تضم الشركات الحالية كمرحلة أولى، ومن ثم إنشاء كيان نفطي واحد يضم جميع الشركات الحالية تحته، كما هو الحال في شركة "أرامكو" السعودية أو الشركات النفطية العالمية مثل "شيفون" و"بي بي" و"شل" .الهدف من الدمج، عند تقديم الطلب للمستشار العالمي، كما ذكر، هو دراسة تقليل التكاليف التشغيلية للمرافق الحالية ومرونة إدارة الأصول.

انتهى المستشار العالمي من الدراسة في منتصف العام ٢٠٢٠ وبسبب جائحة كورونا وتغيير الإدارة التنفيذية في مؤسسة البترول لم يتم اتخاذ القرار النهائي بالدمج وظلت الدراسة حبيسة الأدراج لعدة سنوات، وقبل أشهر تحرك الموضوع مرة أخرى من أجل البت بعملية الدمج، وأثناء مراجعة الدراسة اتضح أن المبالغ التي ذكرت في الدراسة والتي سيتم توفيرها بحالة الدمج، بمرحلتيه، هي أرقام مبالغ فيها وغير دقيقة، ومن التحديات التي لم تتم دراستها بشكل كامل وواضح هي موافقة البنوك التي أقرضت الشركات النفطية لتمويل المشاريع الرأسمالية الكبيرة مثل مشروع الوقود البيئي في شركة البترول الوطنية الكويتية ومشروع مرافق الغاز المسال في الشركة البترولية المتكاملة. ومن أبرز التحديات، أيضاً، التي تواجه عملية الدمج هي حقوق العمالة الوطنية في الشركات بعد الدمج، حيث سيخسر بعض العاملين بعض المميزات التي تتميز بها بعض الشركات الحالية المتعلقة بطبيعة العمل والمهام التي يقوم بها العامل.

فهل تنجح عملية الدمج على أرض الواقع، أم تضيع الدراسة في دوامة الموافقات الحكومية؟.

***محرر وخبير نفطي**

بقلم: كريبسو ديالو

مترجم وباحث في العلوم السياسية المنوطة بالشأن الأفريقي.

الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

وراء المذابح والنهب تقف المصالح الإمبريالية

ما أسباب الصراع الدموي الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كيف بدأ؟ إلى أين وصل؟ ومدى تأثيره في تأجيج صراع إقليمي في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية؟ الدور الذي تلعبه الأطراف الإقليمية والدولية في تأجيج الصراع والاستفادة من استمراره؟.

تحمل التغطية الإعلامية للأحداث الجارية في "الكونغو الديمقراطية" هذه الأيام طابعاً خاصاً، إنها تركز على وجود مجموعات من "السود" يقتلون مجموعات أخرى من "السود" دون أن يتحدث أحد عن سبب هذا الاقتتال، أو من يساهم في جعله الحدث اليومي للسكان هناك، أو حتى من يمدهم بالسلاح الذي يذكي نار الصراع فيما بينهم.

ابتليت جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الانهاء على مشروع باتريس لومومبا الثوري بالصراع بين مجموعات متنوعة من الفصائل المسلحة، تنتمي إلى مجموعات عرقية مختلفة تستغلها بعض القوى الإقليمية والغربية. أصبحت هذه الإثنيات وقود هذه النزاعات بحسب تركز الثروات المعدنية في مناطق معينة ومنها بعض المناطق الغنية بالموارد الطبيعية. وتنشط الجماعات المتمردة وشبكات وثيقة الصلة بالجيش الكونغولي في نشاط تجارة وتهريب هذه الموارد إلى الخارج.

في عام ٢٠١٢، تمرد جنود سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (حركة ٢٣ مارس) ضد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفر هذا النزاع لجميع الأطراف الإقليمية والدولية، (بوروندي-رواندا-أوغندا) و(الولايات المتحدة الأميركية- الاتحاد الأوروبي – إسرائيل)، وسيلة للاستغلال الاقتصادي لموارد الكونغو، منتهزين عدم سيطرة السلطات الكونغولية على مناجم الشرق. للأسف لم تقدم الدولة الكونغولية حلولاً جذرية لهذا الصراع لأن الجيش يعاني من تدني الأجور وإهمال صغار المجندين. في المقابل يكسب الجنرالات الغالبية العظمى من رواتبهم من خلال الامتيازات الاقتصادية المربحة والرشوة وعقود الأمن غير الرسمية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يعني أنه لا يوجد حافز كبير ولا مصلحة في إنهاء هذا الصراع.

تكونت حركة "٢٣ مارس" من "اتحاد الوطنيين الكونغوليين"، وهي جماعة سياسية بميليشيا تابعة لها سيطرت على منطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أسسها توماس لوبنغا في عام ٢٠٠١، ثم تزعمها بسك نتجاندا، وفي الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، قوات هذه المليشيا ارتكبت كثيراً من الانتهاكات الدموية. وبعد توقيع اتفاق سلام في ٢٣ مارس ٢٠٠٩ اتخذت الحركة من تاريخ الاتفاقية اسماً لها، وكان الاتفاق ينص على دمج الحركة في الجيش الكونغولي، ولكن الحركة ركزت وجودها في مناطق النفط والذهب، ونشبت الصراعات بينها وبين الجيش، واتهمت الحكومة الكونغولية بعدم

يستخرج حوالى ٨٠ ٪ من مادة الكوبالت في العالم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يكتفي العالم بهذا القدر من الكوبالت إذ تشكل هذه المادة النادرة مكوناً أساسياً لكل بطاريات الليثيوم أيون القابلة لإعادة الشحن والتعبئة التي تمثل جزءاً ضرورياً من صناعة المركبات الكهربائية

احترام الاتفاق حول تسريح مقاتليها وإعادة دمجهم. مما دفع الحركة إلى قيادة انقلاب مدعوم من رواندا، وشن هجمات عدة ضد الجيش من مناطق حدودية مع أوغندا في يونيو ٢٠١٢.

في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٢، سيطرت حركة ٢٣ مارس على غوما، عاصمة مقاطعة كيفو الشمالية. أجبر الصراع أكثر من ٥٠٠ ألف شخص على النزوح. في ٢٤ فبراير ٢٠١٣، وقعت ١١ دولة أفريقية اتفاقية تهدف إلى إحلال السلام في شرق الكونغو. في أكتوبر ٢٠١٣، أبلغ الكونغو الأمم المتحدة أن حركة ٢٣ مارس قد انتهت، فعلياً، بعد إعادتها إلى منطقة صغيرة بالقرب من رواندا. في ٧ نوفمبر ٢٠١٣، بعد هزائم كبيرة في هجوم حكومي تدعمه الأمم المتحدة، عبرت قوات حركة ٢٣ مارس إلى أوغندا واستسلمت.

وبعد اتفاق السلام الذى عقد عام ٢٠١٣، تم دمج العديد من مقاتلي هذه الحركة في الجيش، ولكن في مارس ٢٠٢٢، نظمت حركة "٢٣ مارس" صفوفها مرة أخرى، وتمكنت، مرة أخرى، من اجتياح والاستيلاء على أجزاء رئيسية من إقليم "روتشرو" المتاخم لأوغندا ورواندا. وفي مايو ٢٠٢٢، اجتاحت قاعدة "رومانجابو"، وهي أكبر منشأة عسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شمال كيفو، ثم توغلت قوات الحركة جنوباً باتجاه العاصمة الإقليمية "غوما".

لمتابعة القراءة اضغط هنا

قضية الكويتيين البدون: التشريع المنتظر

بقلم: محرر الشؤون البرلمانية

خلال الفصل التشريعي الحالي لمجلس الأمة جرى تقديم ستة اقتراحات بقوانين نيابية تتصل ببعض المعالجات الجزئية لقضية الكويتيين البدون، وقد وضعت لجنة غير محددي الجنسية في المجلس تقريرها بشأنها، وتم إدراجها على جدول أعمال المجلس، ولكن لم تكن من بين قائمة أولويات الخارطة التشريعية المتوافق عليها بين الغالبية النيابية والحكومة لإقرارها في دور الانعقاد الثاني الحالي.

بيد أنه خلال الأيام الأخيرة جرت إعادة النظر في ذلك التجاهل غير المبرر، وتم تحديد موعد لمناقشة تقرير لجنة عديمي الجنسية بشأن مشروع قانون الحقوق المدنية والاجتماعية والوظيفية لغير محددي الجنسية في جلسة ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٣.

ومع أنّ مشروع القانون لا يتطرق من قريب أو بعيد لحقّ الكويتيين البدون في المواطنة، إلّا أنه يحدد تعريفاً أفضل من التعريف المتعسف

دولة الكويت
State of Kuwait
مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

السيد/ رئيس مجلس الأمة
المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشـــأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنســـية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضـه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

د. حسن عبدالله جوهر
فهد فلاح بن جامع
هاني حسين شمس
أحمد حاجي لاري
بدر نشمي العنزي

يحال إلى لجنة غير محددي الجنسية
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال

١٤/٦/٢٠٢٣

الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد الأول

١٥٢

صورة أحد الاقتراحات بقوانين

المعتمد حكومياً، كما يتضمّن إقراراً بمجموعة من الحقوق المدنية والاجتماعية والوظيفية، التي تخفف من معاناتهم، وتتمثّل أبرز ملامح مشروع القانون في النقاط التالية:

١-تعريف غير محدد الجنسية بأنه من لا يحمل جنسية أي دولة ويتواجد في دولة الكويت ولا تعترف بمواطنته أي دولة من الدول.

٢- تكليف الهيئة العامة للمعلومات المدنية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون بحصر أسماء غير محددي الجنسية لدى الجهات الحكومية المعنية، وتسجيل جميع من لم يتم تسجيلهم وفقاً لما يحملونه من إحصاء أو أوراق رسمية.

٣- منح غير محدد الجنسية بطاقة مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

٤- الإقرار بحقوق:

الإقامة الدائمة مع الإعفاء من الرسوم.
العلاج المجاني.
التعليم المجاني.
شهادات الميلاد والوفاة.
جوازات السفر المؤقتة.
المواد التموينية.
اللجوء إلى المحاكم.

الأولوية في العمل في القطاعين العام والخاص بعد المواطنين وأبناء الكويتيات، إسوة بمواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

تحرير وتوثيق التوكيلات وعقود الزواج والطلاق وحصر الإرث وجميع ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

الحق في تملك عقار واحد لغرض السكن الخاص.

تطبيق القواعد الخاصة بمواطني مجلس التعاون الخليجي في مجال تأسيس الشركات وتملّك الأسهم.

ومع أنّ مشروع القانون بتجاهله للحقّ في المواطنة لا يمكن وصفه بالحلّ الإنساني النهائي القانوني العادل للقضية، إلا أنّه يشكّل خطوة مهمة، وإن كانت جزئية باتجاه التخفيف من معاناة الكويتيين البدون، ويجب استكمالها بتبني التصوّر التشريعي المعدّ من جمعية المحامين لحلّ القضية.

وفي المقابل فإنّ مثل هذا المشروع بقانون على الرغم من محدوديته يواجه معارضة من الأوساط العنصرية، ناهيك عن عدم وضوح كيفية التعامل الحكومي مع مشروع القانون من حيث القبول به أو تعديله أو الاعتراض عليه وردّه في حال إقراره نيابياً.

المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال

كتبت: د. شوق المطيري*

لا شك أن الظروف الصعبة غير الإنسانية للحروب والصراعات المتمثلة في القتل والدمار والتهجير، وانهيار المنظومات الصحية والتعليمية، وتدمير البنى التحتية للمدن وتشريد سكانها، ناهيك عن التنكيل وانعدام الأمن والاستقرار وشح الحاجات الأساسية لها أثر كبير على الجميع، لكن لطالما كانت الجماعات والأفراد من الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتدنية والفئات الاجتماعية المهمشة هي التي تدفع الأثمان أضعافاً مضاعفة بسبب وجودها في أسفل الهرم الطبقي إذ أنها، في أفضل الأحوال، تفتقر لأبسط مقومات الحياة وتعيش في حالة حرب وصراع دائم مع الرأسمالية الجائرة. وكون النساء من الفئات التي تعاني من التهميش في أغلب المجتمعات البشرية وتعامل في الكثير من الأحيان كجنس بشري أدنى مكانة من الرجل فإن **صراعها في مثل هذه الظروف يكون متعدد الأوجه وعلى مختلف الأصعدة، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.** كذلك هو حال النساء في فلسطين الواقعة تحت الاحتلال الذي يسيطر أمنياً على حياة الفلسطينيين والفلسطينيات اليومية بواسطة وسائل المراقبة والتتبع والتدقيق في النقاط الأمنية، ناهيك عن أولئك المحاصرين في قطاع غزة. لا يكتفي الاحتلال في مراقبة وتقييد حرية الفلسطينيين والفلسطينيات بل ويمارس الإرهاب، بشكل مستمر وممنهج، من خلال حملات الاعتقال العشوائية والواسعة النطاق التي تسفر عن اعتقال آلاف الفلسطينيين والفلسطينيات في مدة قصيرة، بالإضافة لانتهاك حقوقهم وكرامتهم داخل سجون الاحتلال حيث يبقى العديد منهم رهن الاعتقال إلى أجل غير مسمى وبدون محاكمة، أو الحكم عليهم على أساس تهم واهية والتنكيل بهم بداخل السجون وتعذيبهم.

لا شك أن كل شعبنا الفلسطيني من رجال ونساء وأطفال، بل وحتى النظام البيئي في فلسطين، يعانون من همجية الكيان المستعمر الذي انتهك كل القوانين الدولية، والأعراف الإنسانية على مدار عقود من الزمن، لكن تبقى معاناة النساء الفلسطينيات هي الجزء الأكثر تهميشاً في السردية التاريخية لهذا الصراع.

عانت النساء على مر التاريخ من قوى الاستعمار الرجعية في استخدامهن كأدوات للحرب، وأجسادهن ساحات للمعركة، وذلك كأحدى الوسائل لبسط هيمنتها على الشعوب المستعمرة، وتعاني النساء في فلسطين بشكل عام، والسجينات بشكل خاص، من تمييز قائم على أساس جندري لكونهن نساء، يتمثل في الاعتداءات الجنسية والجسدية وخضوعهن للتفتيش وهن عاريات، وتهديد ذويهن باغتصابهن، من قبل هذا الكيان المستعمر. إن نصف سكان غزة المحاصرة والواقعة تحت القصف الهمجي والبالغ عددهم مليوني نسمة هم من النساء، يعانون من كونهن جزءاً من شعب محتل يعاني الفقر وشح الموارد والحاجات الأساسية ويقصف ويشرد بشكل يومي، يخوضون معركتهم الخاصة ضد الطبيعة الفيسيولوجية لأجسادهن، ويضعن أنفسهن في وضع صحي خطير نتيجة الظروف غير الإنسانية التي فرضها عليهن الاحتلال، فقد شاع بين نساء غزة تناول الأدوية التي تؤخر الدورة الشهرية نتيجة لشح مستلزمات الدورة والتي قد تكون من أبسط حقوق النساء في أي مكان في العالم، هناك ما يقارب ٥٠٠٠٠ ألف امرأة حامل في غزة تعيش في ظروف غير آمنة تفتقر فيها لأبسط احتياجات الحمل السليم، ناهيك عن من تعاني من حمل غير مستقر وتحتاج لعناية خاصة، تضعن نساء غزة أطفالهن في ظروف صحية غير آمنة للولادة على مستوى التعقيم وجهوزية مكان الولادة معرضة حياتها وحياة جنينها للخطر، إن سعيدة الحظ في غزة هي

تعاني النساء في فلسطين بشكل عام، والسجينات بشكل خاص، من تمييز قائم على أساس جندري لكونهن نساء، يتمثل في الاعتداءات الجنسية والجسدية وخضوعهن للتفتيش وهن عاريات، وتهديد ذويهن باغتصابهن، من قبل هذا الكيان المستعمر

من تكون ولادتها طبيعية وإن كانت كل الظروف غير صحية لولادة الطفل، لأن كل ذلك هين مقابل خضوعهن لعملية قيصرية من غير تخدير، ودائماً ما يتم رمسنة عملية الولادة ووصفها بـ «المعجزة»، لكن هل يستطيع العالم المتحضر تقديم وصف لائق لما تعانيه النساء في غرف الولادة في غزة؟. العالم الذي تبنى الرواية الكاذبة الصهيونية التي تدعي بأن حماس اغتصبت واعتدت جنسياً على النساء الإسرائيليات وبرر مجازر الكيان الصهيوني في غزة متخذاً النساء وحقوقهن وحمايتهن من العنف واجهة له ووسيلة للدفاع عن ما يقترفه هذا الاحتلال الحقير بحق شعبنا في غزة، أم أن هذا العالم النتن قد أشاح بوجهه عن ما يعانينه نساء غزة في ظل الاحتلال لأننا نساء وشعوب أدنى مكانة من شعوب العالم الأبيض المتحضر؟.

«إن الاحتلال أشد أنواع العنف الذي تفرضه القوى الاستعمارية على الأمم، ولا سبيل إلى مقاومة العنف إلّا بعنف أشد منه»، وشتان الفرق ما بين مقاومة الشعوب المستعمرة وحقها في الدفاع عن أرضها وبين العنف الاستعماري والقتل الممنهج والإبادة العرقية للقوى الاستعمارية الرجعية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال مساواة النساء الفلسطينيات المناضلات المقاومات بالمستعمرات الإسرائيليات تحت ذريعة العنف الجندري. لا تصالح على حق من حُملت أشلاؤهم بأكياس.

***طبيبة، عضو اللجنة المركزية في الحركة التقدمية الكويتية.**

• العدد الأول • يناير ٢٠٢٤ • تصدر في السبت الأول من كل شهر

الأمم المتحدة ومنظوماتها غير الحكومية في خدمة الإمبريالية

تأسست منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥، بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف حفظ السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون بين الدول. ومع ذلك، فقد فشلت المنظمة في تحقيق هذه الأهداف في العديد من الحالات.

ففي فلسطين، على سبيل المثال، فشلت الأمم المتحدة في وقف عدوان الكيان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني. وقد وافقت المنظمة على قرار التقسيم عام ١٩٤٧، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ولكن الكيان الصهيوني رفض هذا القرار وقام باحتلال الأراضي الفلسطينية. أدت هذه العملية إلى تهجير أكثر من ٧٠٠ ألف فلسطيني من ديارهم.

كما فشلت الأمم المتحدة في حماية حقوق الشعوب المستعمرة في أفريقيا والعالم العربي. واستمرت العديد من الدول الأوروبية في ممارسة الاستعمار حتى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، دون أن تتدخل الأمم المتحدة لوقف ذلك.

ولعل السبب الرئيسي في فشل الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها هو هيكلها غير المتكافئ. فمجلس الأمن الدولي، وهو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، يتكون من خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا) لهم حق النقض (الفيتو). استخدمت هذه الدول حق النقض في العديد من الحالات لعرقلة اتخاذ قرارات ضد مصالحها، برغم انقسام الأعضاء الدائمين إلى فريقين فريق يدافع عن حق الشعوب، الصين وروسيا، وفريق آخر يسفك الدماء باسم الحفاظ على الحرية. وهكذا، فقد تحولت الأمم المتحدة إلى أداة في يد الإمبريالية، تستخدمها لتحقيق مصالحها الخاصة.

ضبابية قرارات مجلس الأمن الدولي وتحصين الاحتلال

قال روبرت وود نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة «نحن لا نؤيد الدعوات إلى وقف فوري لإطلاق النار، فهذا لن يؤدي إلا إلى زرع بذور الحرب القادمة». يكشف هذا التصريح الأساس الذي تقوم عليه هذه المنظمات ضمن إطار القانون الدولي، حيث يتعمد الغرب -بما فيهم بعض الحقوقيين - تكرار المحاججة القائمة على أساس حق «إسرائيل» في الدفاع عن النفس، مما يعني أنه إعلان صريح يغض النظر عن استمرار وحشية الكيان الصهيوني، لا بل يتغافل عنه، والاكتفاء ببيانات الإدانة والشجب. وذلك يعطي للمتيقظ لمحة مختصرة حول الخلفية القانونية لبند الحق في الدفاع عن النفس، التي تخدم، بالضرورة، مصالح الغرب الإمبريالي. توفر هذه المنظمة ثغرات قانونية للمعتدي ليتمكن من خلالها الاستفحال في جرائمه دون محاسبة أو رقابة جدية أو فرض حصار اقتصادي- سياسي. وفي حين تكفل المواثيق الدولية والقرارات الأممية حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المقاومة المسلحة،

استناداً إلى قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠، وكذلك حق تقرير المصير استناداً إلى القرار رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠، لا تزال حقوق الفلسطينيين قيد نظر مجلس الأمن الدولي؛ إذ يتباهون بأنفسهم كحماة للقوانين، في حين ينكرون على الفلسطينيين حقهم الشرعي في المقاومة بإلصاق صفة «الارهاب» عليهم، ويغضون النظر عن جرائم الحرب التي ارتكبها الكيان الغاصب على مدار ٧٥ سنة.

غزة .. اختبار المصداقية الذي يتجدد

نقف اليوم بكامل غضبنا ضد الوقاحة الاستعمارية ورعاتها من الدول الامبريالية والمنظمات التي تدعي انها حقوقية. ان سماسرة حقوق الإنسان منخرطون ببروباغاندا المحتل التي تتعمد تشويه الحقيقة وتشيطن بسالة مقاومينا، في الوقت الذي يتباهى جيش الاحتلال بقصف جميع المشافي بشكل مباشر في قطاع غزة، وارتكاب مجازر في عدة مدارس تعليمية ومبان راح ضحيتها أطفال ونساء وشيوخ. ونرى أن المشافي في غزة تخوض معركة صمود لا تقل عن صمود المقاومين في الجبهات العسكرية.

لم يعد خفياً علينا ازدواجية المعايير التي تتبناها هذه المنظمات، خصوصاً بعد الفضائح التي طالتها عند تخليها عن أي دور فارق في إغاثة النساء والأطفال والشعب أمام العدوان الإسرائيلي، والنزوح ونقص الإمدادات الصحية والغذائية، واكتشاف ملء مخازنها بالغذاء ومنع وصولها إلى غزة. وكذلك امتناعهم عن تقديم أي شواهد ذات مصداقية، تتعلق بتحقيق تقوم به مؤسسات موثوقة عن مجازر المستشفيات، بهدف التغطية على الإبادة الجماعية التي يرتكبها المحتل وتعطيل دخول المساعدات الإنسانية والضرورية.

وعلى الرغم من تواتر الحديث عن الأخلاق والالتزام بالاتفاقيات الدولية، نرى أن السياسة المتبعة لهذه المنظمات يتم تحديدها وفقاً لما هو في خدمة المصالح الخاصة للقوى الإمبريالية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

بيداء: مجموعة نساء اشتراكيات من شبه الجزيرة العربية يهدفون لخلق حالة من التغيير الايجابي في الحراك النسوي وإكمال النضال التحرري المناهض للرأسمالية.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

العنف والتمييز ضد النساء في قطاع الصحة

جسد المرأة بين السيطرة والانتهاك

كتبت: داليا أحمد*

من بين قضايا عديدة تناضل من أجلها النساء في الوطن العربي وتتطلب بحث وفهم الواقع الموضوعي، ومقاومتها لأشكال الاضطهاد على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تكاد تكون الانتهاكات الجسدية من أبرزها؛ نظراً لكونها محصنة سياسياً واجتماعياً. فلطالما كان جسد المرأة مساحةً لفرض القيود والهيمنة الذكورية عبر التاريخ. لعل أشدها وطأة ورجعية ارتباط المفاهيم المجتمعية المتمثلة بالعادات والتقاليد بمفاهيم مثل عيب وعار، التي تخص أمراض النساء وجسد المرأة، عموماً، بالمنظومة الصحية ويتم دعمها مؤسساتياً. على سبيل المثال لا الحصر، في منطقتنا العربية ارتبط مفهوم العفة بـ «غشاء البكارة» وكان سبباً أساسياً لكثير من الجرائم بحق النساء من تعنيف نفسي وجسدي وسلب لأرواحهن، لاعتبار انه حق وملكية خاصة لأهلها ومن ثم تنتقل هذه الملكية إلى زوجها بدعم من المجتمع والدولة. فجرائم الشرف لا تزال، إلى يومنا هذا، مستمرة بكل وحشية في المجتمعات العربية دون عزم حقيقي وسعي جاد وجذري لحلحلة مشاكل العنف والاضطهاد الجندري.

تعارض الدراسات العلمية مع التابوهات المجتمعية

تنهال المغالطات الطبية المتداولة إلى يومنا هذا في الأوساط المجتمعية والأكاديمية بالرغم من انه تم دحضها بدراسات علمية. ومنها أحد أساطير العفة الزائفة ما يسمى «غشاء البكارة» الذي ليس مقياساً للعذرية لأنه عبارة عن طبقة من أنسجة مخاطية وغشائية رقيقة ومرنة تحيط بفتحة المهبل بشكل جزئي، وفي الأصل يحتوي على عدة ثقوب للسماح بدم الحيض للنزول، لأنه ممكن أن «يُفض» بشكل طبيعي بدون الممارسة، وكذلك تركيبه يختلف بين امرأة وأخرى، وفي بعض الأحيان بعض النساء تولد بدونه. إن تطبيع مصطلح غشاء البكارة ساهم في ترسيخ مفاهيم مغلوطة عنيفة أدت إلى فقدان أرواح الكثير من النساء في الوطن العربي، لذلك نأمل استبدال هذا المصطلح المؤذي بما هو أفضل كمسمى "اكليل المهبل» كونه لا يربط الغشاء بالعذرية، وليس له دلالة على جنسانية المرأة ليتم من خلاله تعنيفها وامتهان كرامتها.

أخلاقيات الطب

لماذا تعتبر الأخلاقيات الطبية ضرورية كأساس منهجي واضح تركز عليه المؤسسة الطبية وممثلوها؟ كثيراً ما يجد الأطباء أنفسهم في مواجهة أسئلة ومعضلات أخلاقية في مجال عملهم، لذلك فإن المبادئ الأخلاقية الطبية التي تم الاتفاق عليها عالمياً، ويجب أن يتصرف بموجبها الطبيب، توفر إطاراً تنظيمياً لمساعدة الأطباء على معرفة الحقوق والواجبات المتوقعة، وكذلك رسم طبيعة العلاقة التي تربط الطبيب بالمريض، والزميل، بل حتى التي تربطه مع مهنته. تعتمد قواعد أخلاقيات الطب على أربعة مبادئ أساسية هي:

١ - الاحسان: يتمثل ذلك في التزام الطبيب بالعمل لصالح المريض ويدعم عدداً من القواعد الأخلاقية لحماية حقوق الآخرين والدفاع عنها، ومنع الأذى وإزالة الظروف التي من شأنها أن تسبب الضرر، وإنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر ٢- عدم الايذاء: يتمثل ذلك بإلزام الطبيب بعدم الإضرار بالمريض بحيث يدعم هذا المبدأ

ان تحديد الخدمات التي يمكن للأطباء تقديمها على حسب الحالة الاجتماعية (متزوجة وغير متزوجة) هو تعسف تشريعي ومؤسسي ضد صحة المرأة التي كفلها الدستور

العديد من القواعد الأخلاقية مثل عدم التسبب بالقتل أو الألم أو المعاناة أو الإساءة، ولا تحرم الآخرين من خيارات الحياة. ٣- مبدأ الحرية/ الاستقلالية: يتمثل في منح المريض حرية الاختيار حيثما كان ذلك ممكناً - أي يشترط أن يكون عاقلاً وبالغاً ٤- العدل: يتمثل في ضمان الإنصاف عند توزيع الموارد الصحية وعدم حرمان أي إنسان من الحصول على الرعاية الصحية أو التمييز بين مرضاهم سواء بالجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة، أو أي انتماءات أخرى يمايز بها. تمثل هذه المبادئ الأربعة إطاراً لبناء أكفأ إجراء من الممكن اتخاذه في حالة مرضية معينة. انطلاقاً من هذه الركائز الأساسية، يجب أن يتسق الاجراء الطبي الصادر من الطبيب ويتوافق معها ضماناً لفعالية الرعاية الصحية.

جور وتعسف نظام الرعاية الصحية والضرب بأخلاقيات الطب عرض الحائط

التطبيق العملي لمبدأ عدم الإضرار/الإيذاء يتضمن بأن الطبيب يوازن بين فوائد أي اجراء طبي مقابل أعباء التدخلات والعلاجات، وأيضاً تجنب تلك الاجراءات التي تشكل عبئاً على المريض، وعليه اختيار أفضل مسار لرعاية المريض. لذلك فإن عدم اعطاء المرضى فحوصات ضرورية من شأنها حماية المريض كأولوية دون مسوغ قانوني وأخلاقي يعد انتهاكاً لمبادئ أخلاقيات الطب. في الكويت، لا يتم فحص المرأة العزباء ولا يتم أخذ مسحات Pap Smears منها في حال أنها تعرضت لإلتهابات مهبلية قد تؤدي لمشاكل أكبر مثل سرطانات الرحم التي يمكن أن تمنعها من الإنجاب مستقبلاً، ولا توفر الدولة لها اللقاحات إلا في القطاع الخاص، وزيادة يتم تخمين علاجها بأسس بدائية، وليست طبية، يتم بها تقصي أنواع الالتهاب ومن ثم الطلب منها ان تراجعهم إذا تزوجت. بحسب المحاميات الحقوقيات شيخة سالمين وإسراء العميري، لا يوجد قانون ينص على إلزام وجود عقد الزواج للمرأة المتزوجة، أو قانون مكتوب يمنع المرأة غير المتزوجة من الخضوع لفحوصات طبية، ولكن بحسب لوائح وتشريعات عرفية، في الوسط الطبي، فإنها تجعل من رجل وصي لديه سلطة على جسدي أكثر مني كامرأة بالغة، وتمنح السلطة للطاقم الطبي تحديد الخدمات التي يقدمها للنساء غير المتزوجات.

ما هي الحكمة والغاية وراء احضار المرأة عقد

الكثير من النساء لا يحظين برعاية وخدمات صحية بسهولة لأسباب مرتبطة بشكل وثيق بالهياكل السياسية والاقتصادية القائمة، التي تفاقم من مشاكل التمييز على أساس الجنس والعرق والموقع الطبقي وصولاً إلى المواطنة

الزواج للعلاج في المستشفيات الحكومية؟ ماذا لو كانت المريضة تريد الحفاظ على خصوصية حالتها الصحية؟ أليس هذا عبارة عن انتهاك صارخ لمبادئ وأخلاقيات الطب التي تم تدريسها لكم قبل ممارسة المهنة؟ ألا يعني ذلك دفع المرأة للبحث عن طرق أخرى، «شعبية»، خطيرة ومضرة لعلاج نفسها، وربما تكون النتيجة ظهور أمراض ومشاكل صحية أخرى تتحملون وزرها. كل هذه الأسئلة توصلنا الى استنتاج حتمي بأن هناك عملية تجاهل منهجي متعمدة من قبل قطاع الصحة الإنجابية والجنسية في الكويت. ان تحديد الخدمات التي يمكن للأطباء تقديمها على حسب الحالة الاجتماعية (متزوجة وغير متزوجة) هو تعسف تشريعي ومؤسسي ضد صحة المرأة التي كفلها الدستور بموجب قانون دستور الكويت مادة (١٥) الذي ينص على «ان الدولة تعنى بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة». وكذلك مادة (٢٩) التي تنص على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". وكذلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي طالما سارعت الكويت بالتوقيع عليها من مبدأ حفظ حقوق الإنسان ومكافحة جميع أشكال التمييز، لكن كل المعاهدات الموقعة مجرد حبر على ورق مفرّغة من محتواها دون تفعيل حقيقي وسعي جاد لحل أزمات التمييز الواقعة بين المواطن والمواطنة، على كل الأصعدة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، التي من مآلها حفظ كرامات النساء خصوصاً.

نؤكد، كنساء إن امتناع مزاولي المهنة الطبية في أقسام أمراض النساء في المستشفيات عن تقديم الخدمات الصحية المتعلقة بالفحص الداخلي للرحم أو المهبل خوفاً من الوقوع في المشاكل مع أطراف العائلة ليس عذراً لأن صمتكم كلّف الكثير من الأضرار على الأصعدة الاجتماعية والنفسية والجسدية، فأسطورة غشاء البكارة التي تكرسونها، بشكل غير مباشر عن طريق توظيف المؤسسات الطبية لزيادة العبء الاجتماعي، ذهبت الكثير من النساء ضحايا بسببه، وأدى، كذلك، إلى تعريضهم للخطر، خصوصاً، مع تزايد الأمراض الهرمونية ومشاكل الرحم عند النساء في العالم لعدة عوامل متداخلة.

الأبعاد الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالصحة الانجابية والجنسية

يعكس قطاع الصحة الإنجابي مرارة الواقع المليء بقصص النساء اللاتي تعرضن للتمييز والعنف الذي أثر على ممارستهن لحياتهن الطبيعية ابتداءً من سن البلوغ تحديداً. هذا التمييز الجنسي، من ناحية التعامل مع الأمراض المتعلقة بجنسانية الرجل/المرأة واعتماد اجراءات على أساسها، يفتح الباب لإعادة النظر في الهياكل المتداخلة التي تعزز وتستفيد، بالضرورة، من ابقاء هذا التمايز الفج في المعاملة. الكثير من النساء لا يحظين برعاية وخدمات صحية بسهولة لأسباب مرتبطة، بشكل وثيق، بالهياكل السياسية والاقتصادية القائمة التي تفاقم من مشاكل التمييز على

كل التابوهات المتعلقة بصحة النساء الجنسية والإنجابية وتكريس منهجية تبعية المرأة للرجل والزامها بوصي على حياتها لا بد أن تنتهي لما تحمله من أضرار نفسية وجسدية

أساس الجنس والعرق والموقع الطبقي وصولاً إلى المواطنة. على سبيل المثال، الكويتيات البدون غير قادرات على الحصول على الرعاية الصحية دون ثبوتات أو بطاقات مدنية يتم فيها مساومة، على الأغلب، للتوقيع على جنسيات مزعومة وملفقة، وفي حال الرفض تتم عرقلة أي إجراء في القطاعات الحكومية، مما يصعب على المستوصفات قبول طلبات التحويل إلى العيادات الخارجية في القطاع الخاص، بحجة انتهاء البطاقة. لا نغفل أيضاً أن الوضع المادي لأغلبية البدون سيء، وتعيش الأسر البدونية تحت خط الفقر غير قادرة على اللحاق بتأمين ضروريات حياتهم من سداد بدل ايجار السكن وتوفير الأكل، وتحمل عبء سياسات الإفقار، بالإضافة إلى التضييق الممنهج المتمثل بالجهاز المركزي التمييزي الذي يشمل: استغلال قوة عمل البدون وجهدهم كعمالة رخيصة/ زهيدة الأجر، ابتزاز نفسي للتنازل عن حقوقهم كعمال ومواطنين، وكذلك منع اجازات الوضع والأمومة والحج والطوارئ للمعلمات البدون العاملات في بعض الوزارات، منها وزارة التربية، وكذلك تكاليف الفحوصات، من سونار وأشعة، في العيادات النسائية الخاصة التي تثقل كاهل جميع النساء، وبالأخص الطبقات الأفقر. ولا ننسى العاملات المنزليات حيث يتعرضن لأمرّ الانتهاكات تحت وطأة نظام الكفالة الذي يستغلهن ويقتات على الجهل القسري الممنهج لحقوقهن الإنسانية.

ختاماً

إن كل توجه لمؤسسات الدولة متمثلة بموظفيها هو، بالضرورة، قالب ومؤطر لتفكير الفرد في المجتمع وتشكيل وعيه. لذلك، فإن كل التابوهات المتعلقة بصحة النساء الجنسية والإنجابية وتكريس منهجية تبعية المرأة للرجل والزامها بوصي على حياتها لا بد أن تنتهي لما تحمله من أضرار نفسية وجسدية خطيرة محتملة. لا بد من وقفة جادة من قبل النواب وجمعيات الحقوق المدنية تجاه هذه القوانين المجحفة بحق النساء، وعلى الجهات المعنية، بدءاً من المؤسسات التعليمية، إدراج مادة دراسية تتناول مختلف المواضيع المتعلقة بالصحة الجنسية، للمرأة وكذلك للرجل، بطريقة علمية وتوعوية لتهيئة أجيال قادرة على احترام بعضها البعض بعيدة من المفاهيم الخاطئة لأجسادهم، وأيضاً لحمايتهم من أي ممارسات خاطئة وغير صحية. وعلى مؤسسات الصحة أن تقوم بواجبها في نشر ثقافة الصحة الإنجابية والجنسية وتساهم بحملات توعوية وبرامج تثقيفية لهدم التابوهات المتعلقة بالعذرية والدورة الشهرية لازالة وصمة العار المجتمعية عن جسد المرأة. نحن كنساء رازحات تحت الأنظمة التي تضطهدنا، يميناً وشمالاً بشكل يومي، لا نريد أن يقتصر دورنا فقط على التثقيف الطبي النسوي دون الإشارة إلى الأسباب الفعلية التي تمنع النساء من الاهتمام بصحتهن الجسدية كما تفعل بعض الجمعيات الثقافية على تويتر وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي، بل نطمح أن نحدث تغييراً مرجواً على أرض الواقع ينشلنا كنساء إلى واقع أفضل.

***طالبة طب، نسوية ماركسية مهتمة في دراسة هياكل الاضطهاد الامبريالية الاستعمارية**

ما بين الوعي والأدب والقطيعة التاريخية

نظرة على إشكالية الهوية المصرية

كتب: ايهاب نبيل*

ضرورة منهجية:

إن الوعي الذي يمثل محوراً هاماً في تاريخ الإنسانية ما يزال هو القضية الأكثر اشتباكاً في أروقة المفكرين سواء مؤرخين أم فلاسفة أم ساسة، فالوعي يتشكل عن طريق بنى فكرية مختلفة ومتنوعة ومتسعة المصادر والتي مردها حتماً – لا طواعية – إلى واقعها المادي التاريخي، لكن تلك البنى الفكرية لا تنفصم عراها عن ذلك الواقع المادي الذي يشكلها بل يعزى لها الأهمية القصوى والحيوية في تشكل الوعي واللاوعي أيضاً في صور أخرى تتعلق ببناء ما يسمى الصور الذهنية؛ لذا تأتي قضايا الأدب والفن والدين والأخلاق والسياسة والسلوك النفسي كبناءٍ فوقي يشكّل بنية الوعي الإنساني بكافة صوره وأشكاله حتى لو كان وعياً مزيفاً أو مسلوباً، ينعكس ذلك البناء الفكري في مرآة الأيديولوجيا التي تؤدي وظائفها الثلاث الفعّالة كما وصفها بول ريكور بالتشويه والتبرير والإدماج عن طريق أجهزة الدولة الأيديولوجية؛ لذلك جاء عنوان المقال معبراً عن الصلات الوثيقة بين الوعي والأدب والتاريخ.

توطئة تاريخية:

المجتمع المصري منذ اندلاع ثورة ١٩١٩ كان في محل البحث عن إجابة تخص تساؤل الهوية والذات، وقد اقترن كلاً من السؤال والإجابة بحجري زاوية إحداهما متعلقة بهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والتي رفعت شعار الجهاد المقدس المرتبط بشعار أكبر وهو الجامعة الإسلامية الذي تبناه السلطان عبد الحميد، والآخر متعلق بمدى إمكانية إعادة تشكّل وهيكلة طبقية للمجتمع، الذي كان قد مر بمنحنيات وتغيّرات تاريخية منذ أواخر عصر محمد علي باشا والي مصر، تحديداً منذ اسقاط نظام الاحتكار بموجب معاهدة بلطة ليمان والتي تم تضمينها كأحد بنود تسوية لندن ١٨٤٠، وانفتاح السوق المصرية أمام البضائع والمنتوجات الأوروبية في ظل مناخ الاقتصاد الحر، كما كان لنشوء طبقة بورجوازية زراعية كبيرة دوراً في التحول التاريخي منذ عصر سعيد بموجب اللائحة السعيدية التي صدرت في أغسطس عام ١٨٥٨، والتي سمحت بتمليك الأرض وتوريثها، ومن بعدها صدور قانون المقابلة في عهد الخديوي إسماعيل في أغسطس ١٨٧١، مما سمح لاتساع تلك الطبقة المالكة للأرض الأمر الذي استتبعه تكوُن ثروات كبيرة شكّلت رؤوس أموال يعاد استثمارها في المجال الزراعي، وقد ترافق هذا مع إصلاحات سياسية قام بها النظام السياسي المصري ممثلاً في الخديوي إسماعيل الذي أصدر قرار تأسيس مجلس شورى النواب في ١٨٦٦ ليمثل مصالح تلك الطبقة الجديدة، والتي يشكل أغلبها كبار الملاك الريفيون وقد انتقلوا لسكنى المدن وممارسة السياسة تحت مظلة الحياة النيابية الجديدة وتمثيلهم في مجالس المديريات، الأمر الذي سيجعلهم فيما بعد رأس حربة التغيير السياسي والنضال ضد الاحتلال البريطاني.

فالطبقة الجديدة – رجوعاً إلى عصر نشوئها وتطورها – استطاعت الإجابة عن سؤال الهوية بأنها قومية مصرية خالصة، ليس هذا فحسب بل اذكاء نعرات الوحدة الوطنية؛ لضمان الاستقرار داخل بنية المجتمع وقوة نسيجه من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تضمن تلك النخب السياسية والثقافية بقاء مصالحها وامتيازاتها من خلال مفاوضة الإنجليز على الجلاء والدستور، فقد امتلكت البورجوازية المصرية الزراعية وعياً

من الممكن أن نسميه الوعي الجديد، وهو وعي بالذات المصرية بحق النزوع إلى الصدارة؛ لتفسح الطريق أمام تشكُّل حركة وطنية تزيح من أمامها الأتراك وأعوان الإنجليز من الصدارة، في عملية تمصير خالصة بدأت شرارتها الحقيقية في مارس ١٩١٩ رافعين شعار قد دشنه مؤسسو حزب الأمة وهو مصر للمصريين، هذا الوعي الجديد انعكس على الحركة الثقافية ككل في الفن والتاريخ والأدب والصحافة؛ لينشأ مزاج عام اجتماعي مرده إلى الطبقة البورجوازية يؤمن بالاستقلال والدستور في نضاله ضد الإنجليز، منوط به تأسيس مجتمع يجيد مأسسة ترتيبات السياسة، الأمر الذي انتج جدلياً مزاج آخر يخص ما تسمى طبقة الأفندية وهي من الشرائح الوسطى من الطبقة الوسطى.

هل تأسست النهضة الثقافية على الإرث المصري القديم؟

ففي خضم التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ مصر العثمانية حتى ثورة ١٩١٩ لم يكن هناك تناول لتراث المصريين القدماء – كما فعلت أوروبا في عصر النهضة حيث الارتكاز على العلوم والفنون والفلسفات الاغريقية والرومانية والتراث الهيللينستي- أو المناداة بذلك، بل العكس من ذلك فقد امتثل المجتمع لأفكار الجامعة الإسلامية التي نادى بها جمال الدين الأفغاني، واتبعها واستمسك بها كلا الزعيمين الوطنيين مصطفى كامل ومحمد فريد وسائر البورجوازية المصرية أثناء نضالها ضد الانجليز قبل ثورة ١٩١٩، باعتبار مصر من رعايا الدولة العثمانية وخليفة المسلمين القابع على عرشه في الآستانة إلا أنه بعد الثورة وطريق مرير من النضال المصري ضد الانجليز والقصر وأعوانهما في فترات العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن المنصرم، بدأت أفكار الهوية واللغة القومية المصرية تجد طريقها في كتابات تتسق مع سياقات التغير السوسيو- سياسي الحادث، بالإضافة إلى الأسباب آنفة الذكر نجد سبباً آخر قد لعب دوراً حيوياً وهاماً في ظهور أفكار الهوية، وهو دور البعثات التعليمية التي كان يرسلها محمد علي إلى فرنسا واُستأنفت بعد فترة توقف (في عهدي عباس باشا وسعيد باشا) في عهد الخديوي إسماعيل، فكان التعليم في مدارس وجامعات أوروبا الغربية له أبلغ الأثر على عقول البورجوازية المصرية، أما انعكاس ذلك على الأدب فإن ظهور أحمد لطفي السيد ومحمد حسين هيكل ومحمود تيمور ومحمد تيمور وفريد أبو حديد وسلامة موسى وطه حسين وتوفيق

فكرة القطيعة المعرفية هي بمثابة حتمية التجاوز للانتقال إلى الحداثة، لكنها حداثة بعيدة عن العثمنة والخلافة، واحلال تساؤلات الهوية واللغة المصرية محلها، وفي نفس الوقت ليست قطيعة سوسيو- تاريخية بقدر ما هي تراكم أدى إلى تحولات سياسية وفكرية كبرى

الحكيم ونجيب محفوظ وعباس العقاد غيرهم من قامات سامقة في الثقافة المصرية، هو ظهور معكوس لتلك التحولات والتمظهرات، ومن ثم اتخذت أشكال كتاباتهم وأفكارهم شكل العودة إلى الذات المصرية والتمحور حولها بعد أن كانت في كنف العثمنة والجامعة الإسلامية طوال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فقاموا بالبحث في أعماق بنية المجتمع وسبر أغوار طبقاته والغوص في تلافيف الشخصية المصرية لا تقتصر فقط على طبقاته العليا الحاكمة، فضلاً عن تناول البنية الفوقية بشكل ناقد وقوي باحثين عن ركام العقل المصري مع اختلاف رؤية ومنهج كلا منهم.

على سبيل المثال لا الحصر يظهر كتاب طه حسين المثير للجدل العقلي "في الشعر الجاهلي" كما ينسب الفضل إليه في إدخال جانب التحليل السيكولوجي للشخصية المصرية والتي ظهرت بجلاء في رواية "الأيام"، ويتجلى كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لعلي عبد الرازق ليثير قضية الحكم وترتيباته وإعادة النظر في قداسة منصب الحاكم وتبيان تهافت نظام الخلافة الإسلامي، وهي إشارة عن مقاومة ونقد عنيف للدولة العثمانية تُظهر مدى اشعاع تيار القومية المصرية، من خلال تبيان أهمية التعددية والحرية مقابل هيمنة استبداد وقمع نظام الخلافة الدينية لكنها حرية وتعددية آخذة طابع وصياغة إسلامية، ثم تهل علينا رائعة "عودة الروح" لتوفيق الحكيم الذي كان يتوق إلى عودة روح وحرية المجتمع بعد فترة قيد وتبعية، ثم تخرج إلينا ثلاثية نجيب محفوظ التاريخية "عبث الأقدار" و"رادوبيس" و"كفاح طيبة"؛ لتخاطب الذات المصرية وقد استلهم فيها محفوظ من تاريخ مصر القديم وكأنه وجد ضالته في ايقاظ الروح المصرية؛ ليتعمق في بنية الطبقات المختلفة خصوصاً الطبقة الوسطى بشرائحها الوسطى والصغيرة.

لكن هل يعتبر ذلك التعبير عن تيار القومية المصرية الحديثة قطيعة ابستمولوجية مع الماضي السحيق وأقصد به الحضارة المصرية القديمة أو ما يسمى بالتاريخ الفرعوني؟، الذي – من وجهة نظري - لم يعد يصلح لينبني عليه نهضة حداثية كما فعلت أوروبا أثناء عصور نهضتها، وربما هذا يساعد إطلاق الاتهامات بالوقوع في مزالق ميكانيكية التفسير التاريخي من حيث القول بالقطيعة المعرفية، ما يعني في حقيقته القطيعة السوسيو- تاريخية مع الماضي في حين تراكمه.

الرد على الاتهامات المتوقعة:

بالنظر إلى مسألة التراكمات في مصر والشرق ونظيره الغرب، سنجد أن الغرب الأوروبي نجح في الإفادة من الإرث اليوناني والروماني القديم لعدة أسباب منها:

أن ذلك الإرث يصلح للبناء عليه حداثياً من حيث العلوم والفنون والفلسفة والشعر والأدب، بالإضافة إلى العامل الحاسم وهو اللغة وتطورها المذهل الذي ساعد على استمرارية فعالية التراث.

***باحث في التاريخ والتراث.**

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: راجي مهدي
كاتب ومترجم مصري

السياسة والسيطرة الطبقية

في قلب النظام العالمي اليوم تهيمن قوى الرأسمال المالي التي صعدت من قلب التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي العالمي، فحين تبلورت أزمة التراكم الزائد، نتيجة نضوب قدرة الرأسمال على خلق توظيفات جديدة للفائض المتراكم من جهة، وتراجع الطلب النهائي الفعال من جهة أخرى نتيجة الضغط المستمر على الأجور وإفقار قوة العمل، أصبح هناك ميل لدى النظام لتوظيف فوائضه واستثمارها في أنشطة مالية تزايد ثقلها ليصبح القطاع المالي هو المهيمن والقائد على القاعدة الإنتاجية الرأسمالية. تلك الحقيقة التي يتسم بها عصر الرأسمالية المالية الاحتكارية هي القاعدة الاقتصادية أو القانون الاقتصادي لعصرنا.

والشاغل الأساسي للرأسمالية كطبقة عبر كل أطوار نموها، كان ولا زال، هو تعظيم أرباحها في المطلق، وفي مواجهة جملة من الظروف الموضوعية والذاتية التي تحكم تطور الرأسمالية ومصيرها، الرأسمال يسعى للربح، ولكي يستمر الربح لا بد من استمرار هيمنة الرأسمال. هذه الهيمنة ليست مجرد سيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أي أنها ليست مجرد هيمنة في مجال البناء التحتي، بل إن هيمنة الرأسمال في مجال الأبنية الفوقية يعد ضرورة بقائه مسألة حياة أو موت للرأسمالية، في زمن نشوئها، كما في طور أزمتها.

يعد صحيحاً تماماً خضوع كافة المستويات للقاعدة الاقتصادية، التي هي البناء التحتي كما نقول، لكن هذا الخضوع، أو اتجاه الهيمنة لا يمر في اتجاه واحد، بمعنى أنه بقدر ما يؤثر البناء التحتي في شكل الأبنية الفوقية، الأيديولوجيا والسياسة وشكل الحكم، فإن تلك قد أثبتت أنها لعبت وتلعب دوراً جوهرياً في مرور الرأسمالية من أزماتها الدورية وأزماتها البنيوية الناشئة من تناقضات مسارها التاريخي.

تهيمن الرأسمالية المالية في دول الثالوث الإمبريالي على العالم اقتصادياً عبر الوضع التاريخي الذي كفل لها اليد العليا على مقدرات الأرض إلا قليلاً، باستثناء فترات تاريخية نُوزِعت فيها الإمبريالية وحُرمت حق تقرير مسار التطور العالمي! من هذا الموقع المهيمن في مجال الإنتاج والفوائض، تهيمن الرأسمالية سياسياً على العالم من أجل: تأبيد هيمنتها الاقتصادية. إن السياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد، أي أن السياسة في عالم اليوم هي هيمنة الرأسمالية المالية في مجال البناء الفوقي لأجل تأبيد هيمنتها في مجال البناء التحتي لحفظ مصالحها الطبقية، أي الانفراد بحل مسائلها التاريخية بالشكل الذي يحول دون صعود قوى طبقية أخرى تناوئها في السياسة من قاعدة مناوأتها في الاقتصاد،

إن السياسة هي تعبير مكثف عن الاقتصاد، أي أن السياسة في عالم اليوم هي هيمنة الرأسمالية المالية في مجال البناء الفوقي لأجل تأبيد هيمنتها في مجال البناء التحتي

قوى تجد نفسها في تناقض كلي أو جزئي مع استمرار هذه الهيمنة الرأسمالية وتسعى للانخراط في السياسة من أجل كسب أرض صلبة في البناء التحتي تضع على المشروع الرأسمالي عبئاً إضافياً، أو تهدده من جذوره. ويتخذ احتكار السياسة أشكالاً متعددة تختلف باختلاف الظروف التاريخية التي نشأت فيها الرأسمالية. فرأسمالية المركز الإمبريالي تحكم في إطار صيغة ديمقراطية شكلاً، قامت على رشوة قطاعات من الطبقة العاملة نتيجة الهامش الضخم من الفوائض التي تحصلت عليها تلك الرأسمالية من عملية النهب التاريخي للبلدان الطرفية. فقامت صيغة ديمقراطية شكلية على أساس تحييد تاريخي للطبقة العاملة وتخدير لوعيها وسلبها الوعي التاريخي الذي يمكنها من إدراك القناع الزائف الذي ترتديه برجوازيتها في استغلال قوة العمل العالمية وإن بدرجات متفاوتة. هذه الممارسة بالطبع تسفر عن أنيابها في أوقات كثيرة في قمع التحركات الجماهيرية في أوقات الأزمات الركودية والتضخم الذي يكشف عن القيح الطبقي لتلك المجتمعات. وفي هذا الإطار يعد صعود الفاشية في أوروبا تدليلاً على خضوع السياسة للاقتصاد، إن صعود الفاشية كان تاريخياً رد فعل الرأسمال على أزمته، إن الصعود الأخير للفاشية يأتي في إطار تباطؤ مزمن للاقتصاد العالمي، بلغ إحدى ذُراه بعد انفجار فقاعة الرهون العقارية في ٢٠٠٨.

ويعد من الضروري التأكيد أن سعي النظم الحاكمة للبقاء هو ميل طبقي برجوازي للبقاء في وضع هيمنة مستمرة على الإنتاج وهو ما يتطلب هيمنة مستمرة على السياسة، وتتجلى هذه الهيمنة بشكل أكثر في البلاد التي لم تصعد فيها البرجوازية في عملية تطور تاريخي مشابه لمسار صعود البرجوازيات الأوروبية مثلاً، فصعودها مرتبط بالنظام الرأسمالي الامبريالي الاستعماري الذي أغلق سبيل تطورها الحر عبر استيلائه على سوقها وتقزيم نموها، وبالتالي فإن صعودها لم يكن مدعوماً من قبل قطاعات من السكان ناصرتها في الصراع مع ملاك الأراضي، إنها نشأت منذ البداية في تناقض مع عموم جماهيرها. هذا الضعف البنيوي في تكوين البرجوازية الطرفية وسم ممارستها السياسية لإعادة خلق شروط بقائها، باعتبار أن هذا البقاء يعتمد أساساً على ارتباطها بالرأسمالية العالمية. هي الطرف السالب في علاقة لا متكافئة منذ البداية، فالقمم الرأسمالية العالمية قد وضعت الدولة في خدمة اقتصاد رأسمالي وصل في درجة تطوره إلى حد صارت الحروب جزءاً من استراتيجية مواجهة أزمته، وبالتوازي رهنت البرجوازيات الطرفية دولتها لاستدانة الفوائض من المركز وتحويل الريع الإمبريالي إلى رافد رئيسي للربح المتراكم في قمم الشمال.

وقد ترتب على هذه الوضعية اختلالات اجتماعية حادة في دول الأطراف، كانت إدارتها سياسياً تختلف باختلاف الظرف التاريخي الذي هو الوضع في بلاد المركز ودرجة اشتداد الأزمة، ولقد اتخذت الممارسة السياسة دوماً عنواناً رئيسياً: فعل كل ما هو ضروري لإبقاء وضع الدوران كترس في الاقتصاد العالمي، ومقاومة كل إمكانية لطرح بديل يقترح اتخاذ إجراءات تحفظية تكبح تصدير الأزمة من

المركز للأطراف.

إذن، تنطوي السياسة اليوم على عناصر واضحة، حل مشكلة ميل معدل الربح للانخفاض، التي هي في جوهرها مشكلة تراكم زائد في طرف وتراكم سالب في طرف آخر، ولكي يتم هذا لا بد من ضمان السيطرة التي لا تُنازع للرأسمال المالي على مقاليد الاقتصاد، عبر احتكاره للسياسة بما يؤبد احتكاره المتزايد، أبداً، لنسبة تتزايد من ربح متراجع، ولإنجاز هذه المهمة لا بد من ابتكار شكل الهيمنة السياسية الذي يلائم كل درجة من درجات التطور التاريخي للأزمة، ويستجيب لحدتها بما يجعل نشوء معارضة في أي طرف من أطراف النظام العالمي أو مركز من مراكزه مستحيلًا تماماً.

هذا التعقيم متعدد الأطوار للسياسة العالمية مع كل ما يبدو عليه من غطرسة، يخضع هو الآخر لحتمية، فالتناقض يتعمق، الركود يستفحل، التعافي الاقتصادي يصبح محدوداً وأكثر تباطؤاً بعد كل أزمة وهذا في حد ذاته يطرح شكوكاً عميقة حول قدرة البرجوازية على الهيمنة التي تبدو، أحياناً، توافقاً ديمقراطياً لكن هذا التوافق نفسه تدهسه عجلات الأزمة وتميط عنه اللثام ليتضح أن وراء الشكل الديمقراطي السياسي والشكل الاستبدادي، جوهر الأزمة العامة لطبقة صارت قدرتها على رتق ثقوب سفينتها متزايدة الكُلفة وأقل فاعلية بما يطرح مستقبلاً مفتوحاً على كافة الاحتمالات وبقاء الهيمنة الرأسمالية هو أقلها احتمالية!

نقد فلسفة العلم 1/2

لا يُنبئك مثل خبير ... هذه السلسلة التي نفتتحها في الفعالية (21) من فعاليات منتدى الأطروحة الـ 11 على منصة "كلوب هاوس" هي بعنوان "الماركسية والعلم"، وهي مخصصة لتناول العلم تتناول فيها فلسفة العلم والتطور التاريخي للعلم في الحضارات المختلفة وعلاقة هذا التطور بالرأسمالية، كما تتناول فيها بُنية الثورات العلمية، والعلم في نظرية ماركس في التاريخ، وحديث عن الجدل أو الديالكتيك في العلم وفي الطبيعة. ليس هنالك ثمة رحلة معرفية أفضل من هذه السلسلة التي يقدمها عالم فيزيائي كبير ومفكر ماركسي عتيد، إذ لا يمكن أن يتصدى لمثل موضوعاتها إلّا مفكر بقيمة وقامة الدكتور هشام غصيب الذي يمثل في المجال العام، الأردني والعربي، مشروعاً فكرياً نهضوياً قائماً بذاته يعمل عليه منذ أربعين عاماً. وباختصار شديد نقول في التعريف بالدكتور هشام إنه مفكر ماركسي كبير يعمل أستاذاً في الفيزياء بجامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا في الأردن، وهي الجامعة التي كان هو أوّل رئيس لها، وهو كمفكر عربي يملك تكويناً فلسفياً متقدماً وإنتاجه الفكري غزير سواء على شكل مؤلفات أو في المنابر العامة ومواقع التواصل الاجتماعية، ومن بعض مؤلفاته: مدخل مبسط إلى منطق النظرية النسبية الخاصة (1983) – مقومات التصور الثوري للديمقراطية (1983) – أصول الميكانيكا الموجية (1984) – جولات في الفكر العلمي (1985) — المغزى الحضاري التاريخي للعلم (1986) – الطريق إلى النسبية (1988) – دراسات في تاريخية العلم (1992) – جدل الوعي العلمي (1992) – فلسفة التحرر القومي (1992) – هل هناك عقل عربي (1993) – تجديد العقل النهضوي (2003) – نقد العقل الجدلي (2003) – فلسفة كارل ماركس (2007) – العقل أولاً ... العقل لا نهائياً (2016) – العقل والمنهج في الثورة العلمية الكبرى (2018)، وقد صدرت في العام 2007 مجموعة لأعماله الفكرية الكاملة في عدة مجلدات عن دار ورد الأردنية للنشر.

مع د. هشام غصيب

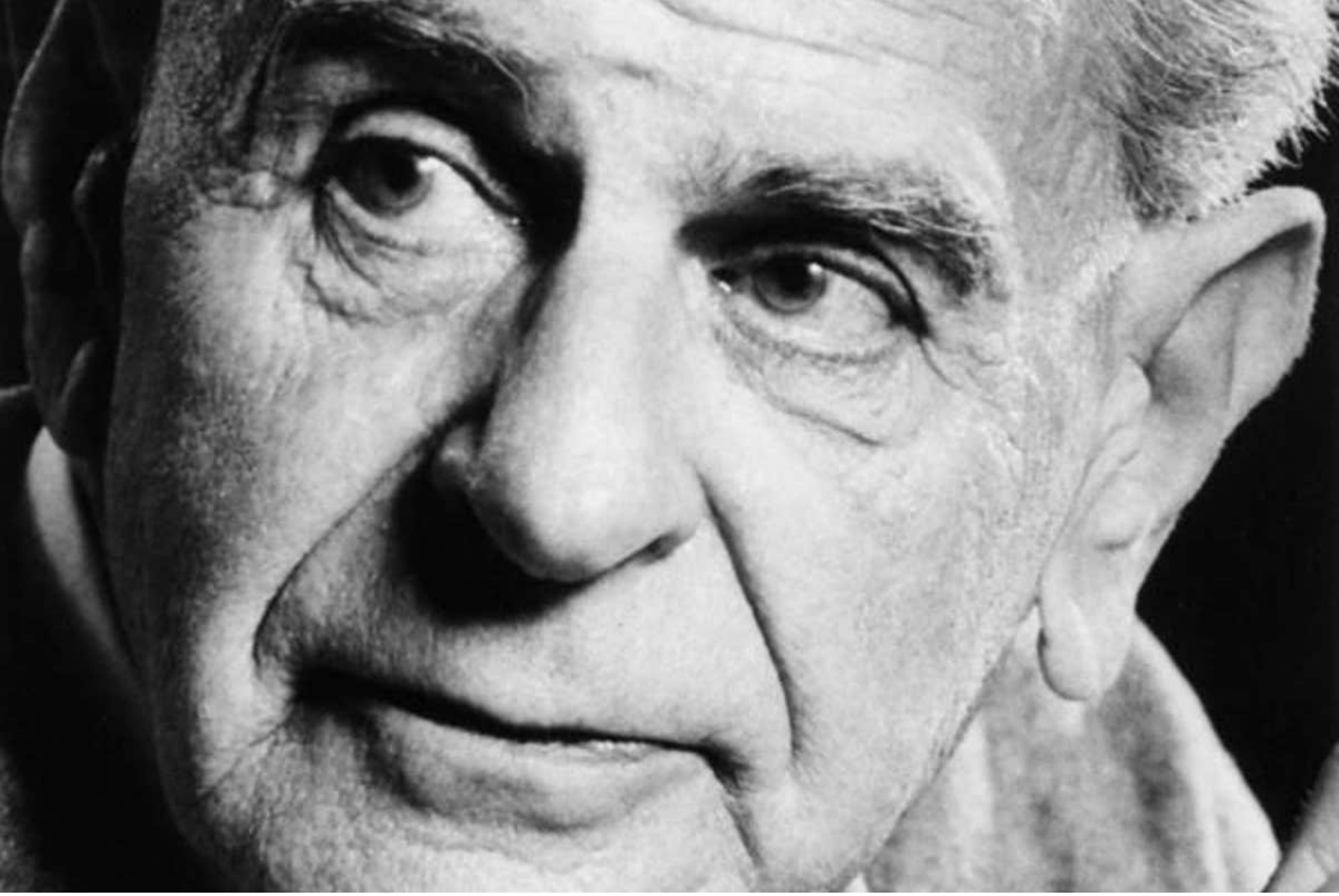

د. هشام غصيب: تحية لكم على هذا المشروع التقدمي. سأتحدث في هذه الحلقة عن نقد فلسفة العلم. لقد أخذت فلسفة العلم، وخصوصاً في الوسط العربي، نوعاً من الهالة كأنها لا تُمَس إذ تبدو وكأنها ليست فلسفة فقط، وإنما هي أكثر من ذلك، كأنها مقدسة. مثلاً، عندما يُذكر اسم مثل (كارل بوبر أو توماس كون) نجد بأن الناس تنبهر ظناً منهم بأن هذا هو القول الفصل، وهو المرجع، وأننا نستطيع أن نحكم على كل المنظومات الفكرية الأخرى من خلال منظورهما، إذ يُنظَر أحياناً إليهما وكأنهما مرجعيتان دينيتان لا يُمَسَّان. لذلك أردت أن أبدأ بنقد فلسفة العلم، لكي أزيل هذه الهالة الخاصة التي تحيط بها.

جذور فلسفة العلم: فلسفة العلم حديثة حيث ظهرت في القرن العشرين، أو بمعنى أدق فإن الزخم الحقيقي لها ظهر في القرن العشرين. لكننا إذا نظرنا إلى صور الفلسفة، نجد أن الفلسفة لها فروع قديمة منذ أفلاطون وأرسطو، خاصة أرسطو إذ أنه هو، في الواقع، الذي أرسى خارطة الفلسفة في القرن الرابع قبل الميلاد. تجد لديه نظرية الوجود (ontology) أو (metaphysics) كما أسماها؛ نظرية المعرفة (Epistemology) الابستمولوجيا؛ نظرية المنطق، وهي أساسية عند أرسطو؛ نظرية الجمال (أو فلسفة الجمال) Aesthetics ؛ فلسفة الأخلاق (Ethics)؛ فلسفة السياسة Politics. بشكل أساسي هذه هي الفروع الرئيسية للفلسفة، منذ عصر أرسطو حتى اليوم، إذ نجد بأن لديه العديد من الكتب في كل هذه المجالات، مثلاً كتاب الميتافيزيقا metaphysics وهو في الواقع حول الأنطولوجيا أو نظرية الوجود، وبنية الوجود الأساسية؛ لديه مثلاً أكثر من كتاب في المنطق، أكثر من كتاب في فلسفة الأخلاق؛ أيضاً لديه كتاب في فلسفة الجمال؛ كما له كتاب هام في السياسة. إذن هذه هي الفروع الرئيسية في الفلسفة، تقليدياً. لاحظوا أن فلسفة العلم لم تكن جزءاً منها، وإنما كان لدينا نظرية المعرفة Epistemology، وهي أوسع من فلسفة العلم، ولا زالت إلى حد ما موجودة.

هذه الفروع للفلسفة استمرت، ولكن في القرن العشرين،برزت فلسفة العلم بديلاً لنظرية

عندما يُذكر اسم مثل (كارل بوبر أو توماس كون) نجد بأن الناس تنبهر ظناً منهم بأن هذا هو القول الفصل، وهو المرجع، وأننا نستطيع أن نحكم على كل المنظومات الفكرية الأخرى من خلال منظورهما إذ يُنظَر أحياناً إليهما وكأنهما مرجعيتان دينيتان لا يُمَسَّان

المعرفة (Epistemology)، حيث اختزلت المعرفة إلى العلم، وأخذ الناس في الواقع يمارسون فلسفة العلم بحيث يمكن أن نقول إن فلسفة العلم حلت مكان الابستمولوجيا، أي حلت مكان نظرية المعرفة أو فلسفة المعرفة. ومن هنا تراجعت نظرية المعرفة بالنسبة إلى فلسفة العلم في القرن العشرين، بينما فيما قبل ذلك كان مثلاً كانط أو هيوم أو ديكارت، وغيرهم من الفلاسفة يشتغلون بنظرية المعرفة أو الابستمولوجيا. كذلك الأمر مع هيجل، إذ أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كنا نجد أن الابستمولوجيا كانت تحتل ركناً أساسياً أو فرعاً أساسياً في الفلسفة، فإذا بها في القرن العشرين تحل محلها فلسفة العلم: فلسفة العلم إذن أزاحت الابستمولوجيا. ويبقى السؤال عمَّا إذا كان هذا في صالح الفلسفة أم لا، هو مسألة أخرى خارج نقاشنا الآن.

أين تكمن المشكلة إذن؟! فلسفة العلم ظهرت وازدهرت بشكل كبير، وربما هذا الازدهار جاء نتيجة الثورات في الفيزياء: أي ثورة النسبية الخاصة عام ١٩٠٥، وثورة النسبية العامة عام ١٩١٥، ثم ثورة الكوانتم في عشرينيات القرن العشرين، بحيث كان لهذه الثورات الرئيسية الدور الأساسي في ازدهار فلسفة العلم بهذه الصورة الكبيرة. المشكلة تكمن في أن هناك ميلاً إلى التماهي ما بين فلسفة العلم والعلم، بحيث يميل البعض إلى أن يماهي بين فلسفة العلم والعلم، وهذه ظاهرة خطيرة لأن التفرقة بينهما ضرورية. أولاً فلسفة العلم ليست موضوعاً متماسكاً كالفيزياء مثلاً، فنحن نستطيع أن نقول إن الفيزياء تقرر كذا أو كذا بحيث يوجد اتفاق عام على تلك المسائل. ولكن فلسفة العلم هي متعددة بطبعها، إذ أنها قراءات فلسفية متنوعة للعلم، لهذه الظاهرة الاجتماعية التاريخية المهمة التي نسميها العلم. إذن، فإن فلسفة العلم هي قراءات فلسفية، بحيث لا نستطيع أن نتحدث عن فلسفة العلم بوصفها موضوعاً متماسكاً، بنية موحدة متماسكة كالفيزياء مثلاً أو الكيمياء أو الجيولوجيا. هذه فلسفة، ولذلك فهي تقبل التعدد، علينا أن ندرك ذلك، وعلينا أن نتفادى أن نماهي بين فلسفة العلم والعلم. طبعاً من يحاول أن يفعل ذلك، أي أن يماهي بينهما، يحاول أن يضفي هيبة العلم على فلسفة العلم، ونحن يجب أن نقاوم ذلك، فهذا الشيء مرفوض، يجب أن نفصل بينهما تماماً. فالعلم له هيبة كبيرة حتى عند أولئك الذين يرتعبون منه، فهم يحاولون أن يضفوا هذه الهيبة للعلم على فلسفة العلم، لكن هذه الأخيرة مجرد قراءات فلسفية للعلم، وهذه القراءات الفلسفية للعلم يجب أن تُناقَش وتُعالَج فلسفياً. يجب ألا نظن بأن فلسفة العلم هي امتداد للعلم وإنها نوع من العلم. لا، هي ليست ضرباً من العلم وإنما ضرب من الفلسفة، كما أنها ليست امتداداً للعلم. بصورة خاصة، ألاحظُ أن محاولة التماهي بين العلم وبين فلسفة العلم تحدث في فلسفة العلم الأنجلو سكسونية. في الواقع فإن فلسفة العلم الأنجلو سكسونية هي الفلسفة التي راجت وما زالت رائجة في العالم الأنجلو سكسوني، لاسيما في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، وهي تحاول أولاً أن تعطي انطباعاً بأن قراءتها هي القراءة المشروعة الوحيدة للعلم، وثانياً أن تبيّن بأنها علمية، وأن أدواتها وأساليبها هي أدوات وأساليب العلم نفسه، وأنها امتداد للعلم في الواقع، وهذا ليس صحيحاً.

يميل البعض إلى أن يماهي بين فلسفة العلم والعلم، وهذه ظاهرة خطيرة لأن التفرقة بينهما ضرورية

لذا، فإن فلسفة العلم الانجلو سكسونية هي التي وضعتنا أمام هذا الإشكال، إشكال التماهي ما بين العلم وفلسفة العلم، مع أن فلسفة العلم ليست هي العلم. من المهم ملاحظة أنه، عند حديثي عن الفلسفة العلم الأنجلو سكسونية، لا أعني بذلك بأن كل من ساهموا في بنائها هم من الانجليز والأميركيين. على العكس من ذلك، فأغلبهم من النمسا، نجد مثلاً: (١) لودفيغ فتغنشتاين Ludwig Wittgenstein، نجد بأنه أسس لفلسفة العلم الحديثة، وأسس أيضاً لفلسفة اللغة.. إلخ. فتغنشتاين نمساوي، وكان مُشَرَّباً بالإرث النمساوي والألماني، ومع ذلك أصبح رمزاً للفلسفة الأنجلو سكسونية. (٢) كارل پوپر Karl Popper وهو نمساوي، ثم هاجر إلى بريطانيا واستقر وتوفي هناك حيث كان قد أضفي عليه لقب "Sir"، رغم أنه نمساوي لكنه ساهم مساهمة كبيرة في بناء فلسفة العلم الأنجلو سكسونية. (٣) پول فيرآبند Paul Feyerabend، وهو غير معروف لكثيرين لكنه مهم جداً، وهو أيضاً نمساوي. (٥) وبالإضافة إلى ذلك، نجد Vienna Circle ، دائرة - حلقة ڤيينا، وهي نمساوية، طبعاً نشأت بتأثير فتغنشتاين وقام بتأسيسها موريتز شليك Moritz Schlick، رودولف كارناب Rudolf Carnap الألماني؛ وأيضاً إيه جي آير A. J. Ayer النمساوي الذي استقر في بريطانيا؛ كارل همبل Carl Gustav Hempel الذي استقر في أميركا. نجد أن هذه المدرسة المهمة (الوضعية المنطقية) المهتمة بالعلم بشكل شديد ازدهرت في الواقع في العلم الأنجلو سكسوني. فأولئك الفلاسفة بنوا فلسفة العلم. بالطبع كان يوجد أنجلو سكسون أيضاً، على سبيل المثال بريدجمان صاحب المدرسة الأداتية أو النظرة الأداتية للعلم، وأيضاً توماس كون Thomas Kuhn وهو كان أميركياً بمعنى الكلمة أي إنه لم يكن ينتمي إلى التراث الألماني أو النمساوي، توماس كون طبعاً أثره ما زال كبيراً جداً.

جميع هؤلاء هم مفكرون كبار، لكن تكمن المشكلة في جعلهم أصناماً وتوجد محاولة لجعلهم كذلك، خصوصاً كارل پوپر وتوماس كون. الكل يردد مقولاتهم، ليس فقط في الوسط الفلسفي، لا بل أستطيع أن أقول بأن الوسط الفلسفي استطاع أن يتخطى هذه الصنمية. مثلاً كارل پوپر، فإن الفلاسفة لا يأخذونه على محمل الجد. من المهم أن يعرف المهتمون العرب بأن توماس كون في الغرب لم يعد صنماً إذ انحسر تأثيره بفلسفة العلم إلى حد كبير. حتى في الوسط الفيزيائي يوجد عدد من الفيزيائيين الأميركيين ينتقدون نظرية كارل پوپر في الفيزياء وفي العلم. هناك نوعاً من التمرد، حتى في الوسط الفيزيائي، أما في الوسط الفلسفي في الغرب فقد تركوه منذ زمن، حتى في العالم الأنجلو سكسوني تركوه.

— في العالم العربي، تجدنا نسمع يومياً عن فلسفة العلم لكارل پوپر، أو عن العلم كما يقول كارل پوپر، يبدو أننا متأخرون جداً في هذا الجانب؟.

د. هشام: طبعاً لأنه في الغرب وحتى الفيزيائيين الكبار، أدركوا بأن العلم الذي يمارسونه أو ممارستهم للعلم تختلف عن الذي يتحدث عنه هؤلاء الفلاسفة. في الواقع، كل من مارس العلم، كل من مر بهذه التجربة، إذا كان صادقاً مع نفسه وصادقاً مع تجربته، يدرك أن ما يقوله أغلب فلاسفة العلم لا ينسجم مع هذه الممارسة. الممارسة

أعقد بكثير مما يقوله الفلاسفة، فالعلم بنية معقدة جداً في الواقع، وفقط عندما يمارسها المرء في أكثر من اتجاه يدرك إلى أي مدى لا تنسجم مع فلسفة العلم. لذا، فالممارسة العلمية ممارسة معقدة جداً، وعندما يفكر المرء في ممارستها، يجب أن يمارس العلم، وعندما يمارس العلم يجد بأنه في إزاء ظاهرة معقدة ربما تحتاج إلى جهود كبيرة فلسفية وغير فلسفية لاستيعاب هذه الظاهرة.

المهم الآن في ظاهرة تصنيم كارل پوپر وتوماس كون، خصوصاً فيما يخص مفهوم الباراديغم أو البارادايم (Paradigm) لدى الأخير، فهل يجري التفكير في هذه المفاهيم؟ لدي اعتراض كبير على مفهوم الـ Paradigm عند توماس كون، ولكن في الواقع علينا أن نحذر من تصنيم أولئك الفلاسفة.

خذ مثلاً فكرة فيرآبند Feyerabend التي طرحها بشأن ديمقراطية المنظومات الفكرية، ديمقراطية الأفكار، ماذا يعني ذلك؟ يعني أن العلم لا يتميز بشيء عن السحر، أي بأنه يملك القيمة المعرفية نفسها (العلم والسحر واللاهوت والتصوف). بالنسبة لـ پول فيرآبند يجب ألا يكون للعلم طغيانٌ على المنظومات الفكرية الأخرى بحيث يجب ألا ننظر إليه على أنه أرقى معرفياً من السحر واللاهوت أو علم الكلام، التصوف والميتافيزيقيا وما شابه ذلك، حيث قال إن كل هذه المنظومات لها المشروعية المعرفية ذاتها، تصوروا هذه الفكرة! بالطبع هو فيلسوف متمكن وناقش أن كل منظومة متناسبة مع نفسها وعلينا أن نشعر بتماسكها المعرفي، ولذلك علينا ألا نميز بين هذه المنظومات. وهذه فكرة خطيرة جداً، لأنه نحن ليس لدينا علم في الوطن العربي، فواقع العلم لدينا ضعيف جداً. تصوروا ماذا كان سيصيبنا لو أنه تبنى العلماء والناس لدينا فكرة فيرآبند؟ السحر مثل العلم! فلتمارسوا السحر إذن، مالكم بالعلم؟! نحن اكتوينا بالمنظومات الفكرية ما قبل العلمية، فهل نأتي الآن ونأخذ فكرة فيرآبند لنصبح عرضة للتخلف الدائم؟. —لذلك ربما پول فيرآبند ليس بنفس الشهرة التي يحوز عليها كارل پوپر في العالم العربي؟.

د. هشام: لحسن الحظ، لكن پول فيرآبند جرى الاهتمام به في الغرب ولا زالوا، لكنني، وبوصفي عربي أيضاً، عندي اعتراض مبدئي على أفكاره، إلاّ أنه حدث اهتمام كبير في أفكاره. أما فيما يخص الوضعيين المناطقة فإنه طبعاً قد انحسر تأثيرهم كثيراً، لكن كان لهم أثرهم الكبير في النصف الأول من القرن العشرين، وأيضاً توجد مثالب كبيرة في فكرهم. بالطبع جرى نقدهم، ويمكن القول إن كارل پوپر وتوماس كون، بمعنى من المعاني، كانا رد فعل على الوضعية المنطقية.

لكنني أريد أن أتحدث الآن عن المنظومة التي نسميها (فلسفة العلم). نحن يجب أن نعلم، كما قدمنا، بأن فلسفة العلم هي عبارة عن فلسفات، وليست فلسفة علم. يوجد هناك فيزياء وكيمياء، لكن ليس لدينا فلسفة علم واحدة، نحن لدينا فلسفات علمية، وهي قراءات متنوعة لظاهرة العلم، بل هي متنوعة جداً هذه القراءات. لكن ما أساس هذا التنوع؟ أرى أن فلسفات العلم، هي في الواقع، قراءات أيديولوجية متنوعة لهذه الظاهرة المهمة: ظاهرة العلم.

الآن، هل نحتاج إلى هذه القراءات الأيديولوجية؟ أقول نعم، نحن بحاجة لهذه القراءات لأننا بحاجة لأن نفهم ظاهرة العلم بوصفها قوة اجتماعية تاريخية. العلم في النهاية تصنعه المجتمعات لغايات معينة، وعلينا أن نفهم هذه الظاهرة ، لكي نفهم العصر ولكي نفهم المستقبل أيضاً، علينا أن نفهمها. وربما تساعدنا فلسفات العلم في فهم هذه الظاهرة المعقدة، أي العلم. لكن يجب أن نكون حذرين بأن ندرك بأننا بإزاء قراءة أيديولوجية، ولسنا بإزاء قراءة علمية للعلم وانما بإزاء قراءات ايديولوجية للعلم، تظهر بعض جوانب العلم وتطمس جوانب أخرى، لغايات اجتماعية، لغايات طبقية، أي لغايات اجتماعية متنوعة. لاحظوا مثلاً أن توماس كون كان مدعوماً من الطبقة الحاكمة الأميركية لأن فلسفته تخدم أيديولوجية الطبقة الحاكمة الأميركية. لماذا يأخذ كارل پوپر، وهو نمساوي، لقب Sir في بريطانيا؟

هذا تفريغ مكتوب لنص المداخلة بتصرف محدود لضرورات تنسيبها لنص مكتوب.

«الكويت» للشيخ عبدالعزيز الرشيد

أول مجلة خليجية

لئن كانت مجلة "الكويت"، التي أصدرها الشيخ عبدالعزيز الرشيد هي أول مجلة كويتية، حيث صدر العدد الأول منها في رمضان من العام الهجري ١٣٤٦ الموافق لشهري فبراير ومارس من العام الميلادي ١٩٢٨، فإنّ مجلة "الكويت" هي في الوقت نفسه أول مجلة تصدر في بلدان الخليج العربية، مع استثناء ما كان يصدر من صحف في الحجاز قبل توحيدها في إطار المملكة العربية السعودية، وما يعنينا أكثر في هذا المجال أنّ مجلة "الكويت" كانت بحقّ مجلة كويتية – بحرينية، حيث انتقل ناشرها ومحررها الشيخ عبدالعزيز الرشيد من الكويت إلى البحرين في الفترة بين ٢٨ نوفمبر من العام ١٩٢٨ إلى مارس من العام ١٩٣٠ وأقام فيها معظم أيام العمر القصير لتلك المجلة الرائدة الخالدة، الذي لم يتجاوز العامين، حيث توقفت في شهر شوال ١٣٤٨ الموافق لشهر مارس العام ١٩٣٠ بعد صدور الجزء العاشر من المجلد الثاني، فمن الكويت أولاً ثم من البحرين لاحقاً كان الرشيد يتولى تجهيز مادة المجلة للنشر ثم يرسلها إلى الطباعة في مصر، بسبب عدم وجود مطابع في الكويت والبحرين، ولعلّه أمر ذو دلالة أنّ سعر الاشتراك السنوي في المجلة المثبّت على غلافها محدد بتسع روبيات في الكويت والبحرين وعشر روبيات في الخارج، فالكويت والبحرين موطن المجلة وسعر الاشتراك فيهما أدنى من سعره خارجهما!

وكانت هوية مجلة "الكويت" وفق تعريفها المثبّت على غلافها أنّها مجلة دينية، تاريخية، أدبية، أخلاقية شهرية، وفي هذا الإطار أدّت المجلة دوراً إصلاحياً رائداً، خصوصاً في التصدي لقضايا التطور، التي كانت مثار خلاف وجدل، بسبب تخلف التقاليد، وتزمت بعض المتدينين.

من هو الرشيد؟

عبدالعزيز أحمد الرشيد البداح (١٨٨٧-١٩٣٨) هو أول صحافي كويتي، ورائد الصحافة الخليجية، تعلم على يد الشيخ عبد الله خلف الدحيان، وتلقى العلم في الزبير والإحساء وبغداد والقاهرة والمدينة المنورة ومكة المكرمة، مدرس في المدرسة المباركية، وهي أول مدرسة نظامية في الكويت، قاتل في معركة الجهراء ١٩٢٠، وعضو مجلس الشورى ١٩٢١، ومؤلف كتاب "تاريخ الكويت" ١٩٢٦، أصدر مجلة "الكويت" ١٩٢٨-١٩٣٠ من الكويت والبحرين، استقر في إندونيسيا وهناك أصدر مجلة "الكويت والعراق" مع الرحالة العراقي يونس بحري، وأصدر مجلة "التوحيد"، وتوفي هناك في ٣ فبراير من العام ١٩٣٨.

فيديو العدد

حول المقاطعة وصناعة الإنسان الاستهلاكي

لمشاهدة الفيديو على اليوتيوب اضغط هنا